الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

العالم في عين جائحة كورونا
تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد اللبناني

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد مئة وعشرون – نيسان ٢٠٢٢

الأمن والاقتصاد

غالبًا ما يحتلّ الاقتصاد الحيّز الإعلاميّ الأكبر بين عوامل نهضة الدول وتَقَدُّمها. فهو يمثّل بقطاعاته المختلفة التي تشمل النقد والصناعة والزراعة والإنتاج التقنيّ وغيرها، مصدرَ التمويل الرئيس للمشاريع، والقاعدةَ التي تقوم عليها حياة المواطنين، وتُؤَمَّن من خلالها خدماتهم العامّة. إنّه بالمختصر البيئة الإدارية والمالية التي ينمو فيها المجتمع ويُحَدَّدُ عن طريقها مستوى الرفاه.

لكنْ في الوقت نفسه، من المُحال إقامة اقتصاد ثابتٍ وقابل للنموّ والازدهار من دون إطارٍ حاضنٍ يضمن الاستقرار. ذلك هو الأمن الذي يمكن اعتباره قرينُ الاقتصاد وضمانته ودرعه في وجه التهديدات، ونعني به التدابير المشتركة للمؤسسات الأمنية والعسكرية الرامية إلى ردع الأعداء عن مهاجمة البلاد، وقطع دابر الجريمة بمختلف أشكالها وتوقيف مرتكبيها.

لا نستطيع إذًا تَصَوُّر النهضات الاقتصادية التي عرفها العالم عبر التاريخ من دون حضورٍ قويّ للمؤسسات الأمنية والعسكرية، وتَوَلّيها حمايةَ الحدود ضد الاعتداءات الخارجية وحفظَ الأمن في الداخل وملاحقةَ الجريمة وتوقيف المطلوبين. وإنّ أيّ خضّةٍ أمنيّةٍ داخل دولة ما كفيلةٌ بتوجيه ضربة إلى الاقتصاد، والإضرار بالاستثمارات القائمة ودفع المستثمرين المحتمَلين إلى إعادة حساباتهم وربما التراجع عن الدخول في أسواق تلك الدولة. من هنا وَجَبَ على أصحاب الشأن إيلاء الاهتمام اللازم للمؤسّسات الأمنية والعسكرية في موازاة عنايتهم بالقطاعات الاقتصادية ودعمها وخلق الظروف الضرورية لتَوَسُّعِها. فإضعاف الأمن ينذر بضياع المساعي الاقتصاديّة وتَحَوُّلها هباءً منثورًا.

كلّ ذلك ينطبق انطباقًا كاملًا على الوضع في لبنان، إذ يبذل المعنيّون في السلطة جهدهم لوضع البلاد على سكة التعافي، وتنفيذ ما أمكن من إصلاحات لعكس مفاعيل الانهيار الذي أتى على القدرة الشرائية لدى المواطنين وأوقع شرائح واسعة في هوّة الفقر والحرمان.

وسط هذه الإجراءات، لا ينبغي أن يغيب بتاتًا عن بال المسؤولين أنّ استمرار المؤسسة العسكرية وبقية المؤسسات الأمنية في النهوض بواجباتها أمرٌ لا غنى عنه لإنجاح مساعيهم، بل لا أمل لخروج لبنان من واقعه إلا بترسيخ الأمن من خلال تعزيز تلك المؤسّسات وإنصاف عناصرها بصورة تليق بتضحياتهم، ودعمها بالإمكانات اللازمة لتطوير أدائها. هكذا تتلاقى تضحيات العسكريين وزملائهم مع جهود مؤسسات الدولة الأخرى لتحقيق المصلحة الوطنيّة العليا بشقّيها الأمنيّ والاقتصاديّ.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين — أ.د. عصام مبارك — أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب — العميد (ر.م.) نزار عبد القادر — أ.د. ملحم نجم

رئيس التحرير: أ.د. عصام مبارك

سكرتيرة التحرير: المعاون جيهان جبور

تدقيق لغوي: ميراي شاهين دغمان
شادي مهنا

إخراج وتنفيذ: غدير صبح الطفيلي

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة.c.v (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف: ١٧٠١

العنوان الإلكتروني : tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb

السعر : ٥٠٠٠ ليرة لبنانية.

الاشتراك السنوي : في لبنان: ١٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية. *
في الخارج: ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *

الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».

التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وعشرون – نيسان ٢٠٢٢

العالم في عين جائحة كورونا
تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد اللبناني
د.منال سويد ٥-٢٦

ملخصات ..... ٣٠ - ٣٢

العالم في عين جائحة كورونا
تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد اللبناني

د.منال سويد
أستاذة في الجامعة اللبنانية

المقدمة

يشهد لبنان أزمة اقتصادية قد تكون الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية، وهي بالواقع وليدة عدة اضطرابات سياسية واجتماعية خطيرة، وانعكاس للأزمات الإقليمية وتأثيرها في الوضع الداخلي. بدأت مع أزمة الحرب المتنقلة في المنطقة العربية وبالأخص تداعيات الحرب السورية، وأزمة اللجوء غير المنظّم وما تكبّده الاقتصاد اللبناني من خسائر ضخمة جراء ذلك، إلى جانب انخفاض أسعار النفط عالميًا، والانكماش الاقتصادي في الدول المجاورة والإحجام عن التوجه إلى الاستثمار المحلي والأجنبي في لبنان لا سيما في قطاعَي السياحة والعقارات، وهي التي كانت تعتمد على التحويلات والاستثمارات المالية من الدول النفطية المجاورة، ومن تحاويل الاغتراب اللبناني بشكلٍ رئيس.

كما شكلت الإخفاقات السياسية المتعاقبة، وتغلغل الفساد

في مؤسسات الدولة، وانعدام الشفافية وغياب التخطيط الاستراتيجي الفعّال لا سيما في مجال السياسة المالية والاقتصادية، وعدم تطبيق الحوكمة الرشيدة والاستفادة من الموارد البشرية، وعدم القدرة على الحد من الإنفاق الحكومي المفرط وغير المسؤول ...، وغيرها من العوامل التي أدّت مجتمعة إلى جعل لبنان من أكثر البلدان مديونية في العالم ليحتل المرتبة الثالثة عالميًا لسنة ٢٠١٨، حين بلغ الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ١٥٣٪ بحسب بيانات صندوق النقد الدولي، وانخفضت قيمة الليرة اللبنانية بنسبة ٩٠٪ تقريبًا بسبب نقص الأوراق النقدية المتداولة بالدولار الأميركي[١]، متزامنة مع اشتداد التحركات والاحتجاجات الشعبية نتيجة إقفال المؤسسات والشركات وإفلاس البعض منها، وتسريح آلاف الموظفين وارتفاع نسبة البطالة، معظمها من اليد العاملة المتعلمة والشابة والكفوءة.

جاءت جائحة كوفيد-١٩ وأغلقت المعابر الحدودية برًا وجوًا وبحرًا في معظم دول العالم، هذا الأمر أرخى بتداعياته الخطيرة على الدول كافة، ولكن بشكلٍ أخطر على البلدان الأقل نموًا LDCs ومنها لبنان، وصولًا إلى انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب ٢٠٢٠، وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية المدمرة للاقتصاد اللبناني، حيث يعد هذا المرفق الحيوي بمثابة البوابة الأساسية لحركة التجارة الخارجية ولاستيراد السلع (فقد كان يستقبل حوالى ٨٥٪ من قيمة المواد الغذائية المستوردة إلى لبنان) سواء للداخل أو للدول المجاورة، الأمر الذي فجّر معه إشكالية تأمين الاكتفاء الذاتي الغذائي العادل والسليم للشريحة الأكبر من اللبنانيين، فضلًا عن الدمار الهائل الذي لحق بإهراءات القمح في المرفأ، ناهيك عن وجود أكثر من ١,٣ مليون لاجئ سوري في لبنان، ما يحمّل البلاد العبء الأكبر مع زيادة الطلب على المواد الغذائية

١- The online Workshop on "Generating Productive and Inclusive Employment for Lebanon", held by the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia in cooperation with the Lebanese Ministry of Labor, on 7 and 8 October 2020.

وبالتالي زيادة الأسعار والاحتكار. وبذلك، دخل لبنان في نفق مجهول عنوانه الفقر والجوع والعوز والانهيار الكامل لمقوّمات الدولة.

أمام هذا الواقع المرير، شهد لبنان والعالم على زمن الوباء الأخطر لهذا القرن مع جائحة كورونا، التي لم تستثنِ أي دولة إلا وضربت نظامها الصحي والاجتماعي والاقتصادي بشكلٍ خطير، وأربكت الدول المتطورة تكنولوجيًا وعلميًا. فكيف هو حال تأثيرها في البلدان الفقيرة المتهالكة كالوضع اللبناني، الذي كما سبق وأشرنا يمر بمرحلة انهيار شامل غير قادر على الصمود أو مواجهة تداعيات مثل هذا الوباء.

لأزمة كوفيد-١٩ تبعات اقتصادية على مختلف القطاعات السلعية والخدمية، ولكن كانت أكثرها تضررًا خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٠ القطاعات الخدمية مثل قطاعَي السياحة والنقل لا سيما الطيران، والتي شهدت عجزًا كبيرًا من جراء هذه الأزمة والآثار الناجمة عن الإغلاق القسري، فكانت كارثة حقيقية على الدول التي تعتمد على القطاع السياحي مثل إيطاليا وفرنسا وتركيا (أوروبيًا)، لبنان ومصر وتونس (عربيًا) والسياحة الدينية مثل السعودية، نظرًا لتوقف النقل الجوي وإقفال المطارات. كذلك هلاك قطاع الرعاية الصحية بأدواته وطاقمه الطبي الذي استنفد كامل طاقته، وطالبت معظم الدول مساعدة الدول المجاورة لفتح المستشفيات للمرضى كما حصل مع إيطاليا وإسبانيا. كذلك كانت الآثار صادمة على الدول المنتجة والمصدرة للنفط، نظرًا لانخفاض أسعار النفط عالميًا بسبب إقفال المعامل والمصانع وانخفاض الطلب على المواد الأولية كافة لقطاع التصنيع.

وقد اختلفت سبل احتواء هذه الأزمة بحسب السياسات الاقتصادية المتبعة سواء تقليدية أو غير تقليدية، وخطة الطوارئ الصحية والمالية المعتمدة، والتي تباينت بين دولة وأخرى بحسب قدراتها المالية وأدوات الاستجابة

لنظام إدارة الكوارث الطارئة. وفي جميع الحالات، فإنه من المؤكد أن دول العالم المتقدمة أو التي هي في طور النمو، وضعت كامل إمكانياتها واحتياطاتها لمكافحة تداعيات الأزمة، لكنها أخفقت جميعها في لجم هذه الجائحة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية الخانقة على المستويات كافة.

سوف نبحث في الفصل الأول من هذه الدراسة خصائص أزمة كورونا لتسليط الضوء على ما أسهمت به في الكشف عن هشاشة الاقتصاد العالمي، ثم شرح ميزتها الشمولية، كما تبيان حساسية هذه الأزمة من ناحية الوقت، إلى جانب إبراز الوجهَين السلبي والإيجابي لجائحة كورونا على أهم قطاعات الإنتاج والسلع والخدمات. ثم نتطرق في الفصل الثاني إلى تداعيات أزمة كورونا على الوضع العام في لبنان من ناحية تأثيرها على القطاع الاقتصادي ثم الاجتماعي.

الفصل الأول: خصائص أزمة كورونا

تتصف أزمة كورونا بميزاتٍ فريدة من نوعها قد لا نشهد مثيلًا لها لعقودٍ من الزمن، فهي تكتسب هذه الخصائص انطلاقًا من طبيعتها كجائحةٍ ضربت غالبية سكان الكرة الأرضية، هي خطيرة وقاتلة، أربكت أقوى النظم الطبية والاقتصادية وكشفت الستار عن هشاشة منظومة الاقتصاد العالمي، وضربت قانون العرض والطلب والتدفق التجاري والاستثمار الأجنبي والاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية وغيرها من المسلّمات الاقتصادية بعرض الحائط. كما فرضت أزمة كورونا على الدول الوقوف على معادلة معقدة للخيار بين دعم القطاع الصحي وتعافيه واعتباره من الأولويات، وفرض الإغلاق الكامل والشامل للحدود البرية والبحرية والجوية، ومدّ هذا القطاع وكوادره والمستشفيات بكامل الموارد المالية للحد من انتشار الفيروس والقضاء عليه. أو خيار تحريك العجلة الاقتصادية

وفتح الأسواق والمعابر الحدودية والمؤسسات والمصانع، انطلاقًا من قاعدة إنعاش الاقتصاد لتأمين الموارد المالية وتغطية النفقات الصحية الكارثية لهذه الجائحة. ومن هنا ارتباط تداعيات أزمة كورونا بشكلٍ وثيق بالاقتصاد العالمي بكل مفاصله.

من أولى خصائص أزمة كورونا هي كشفها لهشاشة النظام الاقتصادي العالمي، ثم إنها أزمة تتصف بالشمولية من ناحية تأثيرها في قانون العرض والطلب، وهي أزمة حساسة من ناحية الوقت، كما أنها أزمة ذات حدَين من وجهتَي نظر سلبية وإيجابية من حيث تأثيرها في القطاعات الاقتصادية.

الفقرة الأولى: أزمة كشفت عن هشاشة الاقتصاد العالمي

لا نستطيع الحديث عن تأثير الجائحة في كل مفاصل الحياة، إلا وربطها لمجموعةٍ من الأزمات المالية والاقتصادية والتجارية والسياسية والاجتماعية التي يتخبط بها العالم بشكلٍ عام، وقد جردتها الجائحة من غطائها المستور. إضافة إلى نقاط ضعف الاقتصاد العالمي المتمثل في الديون الاستهلاكية في معظم الدول، ونقص عام في الطلب العالمي[٢]، وانكماش حاد في أسواق الأوراق المالية العالمية، والسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول الكبرى والتي ركزت على الصناعات المتطورة والإلكترونية المكلفة لميزانها التجاري، ومشروع «طريق الحرير» الجديد الذي أوقع الصين في مديونية عالية، وخلافاتها السياسية والتكنولوجية المستمرة مع الولايات المتحدة، وانسحاب الأخيرة من الاتفاقيات التجارية

٢- The combination of weakening global growth (2.5 per cent in 2019 after averaging 3.0 per cent growth over the preceding 3 years) and persistent trade and technology tensions between the United States and China had already resulted in a negative trend in the volume of goods traded across the globe in 2019. This weakening comes on top of a prolonged slowdown in world trade ever since 2009 due to a generalized shortfall in global demand. Any hopes for a revival of these flows as a result of a supposed pickup in global growth and an easing of trade tensions in 2020 were quickly dashed. The onset and spread of Covid-19 brought about a dramatic fall in international trade flows. UNCTAD, Trade and development, report 2020, from globe pandemic to prosperity for all: avoiding another lost decade, p: 19.

لا سيما من منظمة التجارة العالمية واتفاقيات تجارية مع الصين وغيرها؛ هي عوامل أدت إلى ركود اقتصادي عالمي خطير لا مهرب منه، كشفت أزمة كورونا الستار عن هشاشته. وقد أعلن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، في الاجتماع رفيع المستوى عن تمويل التنمية في عصر فيروس كورونا المستجد وما بعده، أن العالم قد يواجه ركودًا عالميًا يمكن أن يقضي على عقود من التنمية إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة الآن[٣].

الفقرة الثانية: أزمة تتصف بالشمولية

أرخت أزمة كورونا بتأثيرها على قانون العرض والطلب وقطاعَي الإنتاج والاستهلاك وما بينها في الوقت نفسه، وأحدثت صدمة على نظام العرض والطلب العالمي. فاتخاذ تدابير إغلاق المؤسسات والمتاجر والمعامل والحجر في المنازل ومنع التجوال، أدى إلى تفشّي حالة من الذعر بين المستهلكين، ما دفعهم إلى التهافت على شراء المواد الغذائية والاستهلاكية بطريقةٍ جنونية، ما خلق أنماطًا استهلاكية شاذة أو غير طبيعية، قابلها ركود تام في مجال التصنيع الذي تلقّى الضربة الأقسى من جراء هذه الأزمة، نظرًا إلى انخفاض الإنتاج وإغلاق المصانع وتوقّف العمّال عن العمل المعتاد، واتخاذهم لفترات إجازة بالتناوب لمنع اكتظاظ أماكن العمل، أو أخذهم إجازاتهم لرعاية الأطفال بعد إغلاق المدارس ودور الحضانة. ما أدّى إلى حدوث خلل كبير بين نظامَي العرض والطلب، ساهم بها أيضًا ضعف الاستثمار العالمي، وتضرّر قطاع الخدمات بشكلٍ مباشر، لا سيما قطاع النقل مع إغلاق المطارات والحدود البرية للدول، وبالتالي حدوث تقطّع لمسار سلاسل التوريد العالمية في معظم السلع المصنّعة ما أدّى إلى إقفال معظم الشركات العالمية خلال الجائحة وإفلاسها.

٣- UN Secretary-General António Guterres, "Initiative on Financing for Development in the Era of COVID-19 and Beyond", the virtual event aimed to advance concrete solutions to the development emergency caused by the COVID-19 pandemic, 28 May 2020.
https://www.un.org/en/coronavirus/financing-development

وقد حذّرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، من أن أزمة فيروس كورونا ستحوّل النمو الاقتصادي العالمي إلى «سلبي بشكلٍ حاد»، وأن الأسواق الناشئة SMEs والدول النامية LDCs ستكون الأكثر تضررًا، ما يتطلب مساعدة خارجية تقدّر بمئات المليارات من الدولارات. استندت إلى دراسة للأمم المتحدة تظهر أن ٨١ في المئة من القوى العاملة في العالم، التي تقدّر بنحو ٣,٣ مليار شخص، قد أُغلقت أماكن عملهم، بشكلٍ كامل أو جزئي، بسبب تفشّي المرض[٤]. ولتفادي انهيار الأمن الاجتماعي العالمي، بدأت المنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والدولية بتفعيل شبكة الأمان الاجتماعي لمواجهة هذه الجائحة، التي أتت خلال مرحلة الكساد الاقتصادي العالمي ما زاد الأمر سوءًا، ما تطلب سياسات اقتصادية مبتكرة ومنسقة لاستعادة قانون العرض والطلب على السلع والخدمات، إلى جانب الدعم المالي الخارجي لاستعادة النمو على المدى الطويل.

الفقرة الثالثة: أزمة حساسة من ناحية الوقت

إن الإطار الزمني لهذه الجائحة غير محدد وغير معروف، وآفاق التعافي لا يزال يلفّها الغموض. وكلّما طال المدى الزمني لهذه الأزمة، كلما تعمّق الأثر على القطاعات الاقتصادية كافة في دول العالم وزاد تأثيرها في التجارة العالمية. والسبيل الوحيد للتعافي من آثارها الاقتصادية هو تحديد توقيت انتهاء الأزمة، والتي ستكون باتخاذ قرار جماعي باعتماد سياسة مناعة القطيع، وتحديد الإطار الزمني لتقييم آثار هذه السياسة مع مرور الوقت، والتي كما يتبيّن لم تعد تُجدي نفعًا بسبب المتحورات المتلاحقة والمبتكرة لهذا الوباء. لذا، الاتجاه اليوم هو باستخدام قوة السلاح التكنولوجي والعلمي والتسابق على ابتكار العلاج الحاسم، أو المضاد الوقائي/اللقاح الفعّال،

٤- «استجابة اقتصادات الأسواق الصاعدة لجائحة كوفيد-١٩»، السياسات التقليدية وغيرها، تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي(IMF) تاريخ ٢٠٢٠/٩/٧
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/08/06/blog-covid-19-response-in-emerging-market-economies-conventional-policies-and-beyond

وحصول جميع دول العالم عليه بشكلٍ متساوٍ في الوقت المناسب والثمن المقبول.

في جميع الأحوال، نحن نتحدث عن سنوات قادمة للتعايش مع هذا الوباء أو مكافحته، وبخاصةٍ أن التخوّف اليوم من موجات متتالية قد تجتاح العالم تجعل من الوقت السيف القاطع لأوصال الاقتصاد العالمي. فقد لفت صندوق النقد الدولي إلى أن التفشّي الجديد للفيروس في العام ٢٠٢١ قد قلّص النمو إلى ما لا يزيد على ٠,٥٪ [٥]، واصفًا الركود الحالي بأنه الأسوأ منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، عندما انكمش الناتج العالمي ١٠٪. وحذّر الصندوق من أن استمرار الغموض "بدرجةٍ أكبر من المعتاد" يحيط بالتوقعات، حيث سيعتمد الإنتاج الاقتصادي على معدلات العدوى وإجراءات الإغلاق وأحوال الأسواق المالية وحجم التدابير المتخذة وطبيعتها.

الفقرة الرابعة: أزمة ذات حدَين/ وجهَين سلبي وإيجابي

على الرغم من النظرة التشاؤمية لآثار كوفيد-١٩ على القطاعات الاقتصادية بشكلٍ عام، يرى البعض أن لهذه الأزمة وجهًا آخر إيجابيًا لبعض القطاعات التي شهدت انتعاشًا وإقبالًا عليها بشكلٍ كبير منذ بداية الأزمة. لذلك سوف نحاول الاستفاضة في هذه الخاصية لتسليط الضوء على تأثيرها في بعض القطاعات الإنتاجية والخدماتية ما إذا كان تأثيرها إيجابيًا أم سلبيًا فيها، لا سيما قطاع السلع والإنتاج وقطاع الخدمات وتأثيرها في وضع اليد العاملة العالمية.

أولًا: بالنسبة لقطاع السلع والإنتاج

أظهرت كورونا نمطًا استهلاكيًا جديدًا كان بمثابة استجابة للأزمة

٥- «استجابة اقتصادات الأسواق الصاعدة لجائحة كوفيد-١٩»، السياسات التقليدية وغيرها، تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي(IMF) تاريخ ٢٠٢٠/٩/٧
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/08/06/blog-covid-19-response-in-emerging-market-economies-conventional-policies-and-beyond

الواقعة، وما تبعها من ركود اقتصادي عالمي تحدثنا عنه في الخاصية الأولى، ما دفع بالمستهلك إلى اتباع نظام ما يسمى «ترشيد الاستهلاك» بمعنى التهافت للحصول على المواد الأساسية من مواد غذائية كافية لفترات الحجر. وفي المقابل، الإحجام عن المواد الاستهلاكية الكمالية أو المستوردة التي ارتفعت أسعارها بشكلٍ كبير. والمثال الأبرز في هذا المجال أزمة لبنان الاقتصادية والمالية مترافقة مع أزمة كورونا، وتأثره بالتأخير الحاصل في سلاسل التوريد العالمية، لا سيما أن معظم وارداته تأتي من الصين أو الاتحاد الأوروبي، وهما منطقتان تضررتا بشدةٍ من تفشّي فيروس كورونا، الأمر الذي دفع بالقطاعَين العام والخاص إلى العمل على محاولة تعزيز الزراعة والصناعة المحلية وتطويرهما. فتبدّل نظام الاستهلاك اللبناني بشكلٍ جذري، واعتبرت هذه المرحلة فرصة إيجابية للحد من الاستيراد من الخارج في ظل أزمة تأمين العملة الصعبة، والتوجه نحو تشجيع الصناعات الوطنية وحماية الإنتاج الوطني الصناعي والزراعي، من خلال دعم المواد الأولية الأساسية من قبل مصرف لبنان، لتعويض النقص الحاصل في المواد في السوق اللبناني[٦]. فبحسب إحصاءات الجمارك اللبنانية لحركة الاستيراد والتصدير الشهرية مقارنة بين شهر شباط لغاية شهر تموز ٢٠١٩، فقد كانت نسبة الاستيراد ١٢,٣٥٣ مليار دولار بينما انخفضت خلال الفترة نفسها لعام ٢٠٢٠ إلى ٥,٤٥٢ مليار دولار، أي انخفض حجم الاستيراد في لبنان نتيجة أزمته المالية وخلال الأشهر الأولى من السنة مع إغلاق البلاد بسبب أزمة كورونا إلى أكثر من النصف[٧].

٦- Dr. Wassim Manssouri, First-Vice Governor, Financial situation in Lebanon: key challenges and potential exit strategies of the Central Bank, webinar on the Effects of Public Debt and Consequent International Financial Obligations on Human Rights in Lebanon; organized by the Regional Office of the High Commissioner for Human Rights for the Middle East and North Africa, Tuesday 20 October.

يرصد مصرف لبنان ٧٥٠ مليون دولار لدعم الصناعات المحلية وقيمة المواد الأولية بالعملة الأجنبية لدعم المواد الأولية المستوردة للصناعة.

٧- Monthly Import and Export Report, Prepared by Lebanese Customs Computer Center from Year 2015 until LITE per month\Import & Export web: http://www.customs.gov.lb ,31/07/2020.

في المقابل، شهد قطاع إنتاج الأدوات والمستلزمات الطبية ومواد التعقيم والتنظيف وغيرها...[٨]، طلبًا غير مسبوق نتيجة الحاجة الملحة لها، وتهافت المستهلكين عليها. لذلك بدأت المصانع اللبنانية تتزاحم على إنتاج هذه المواد والأدوات لتلبية حاجات السوق المحلي، ومراعاة الشروط التنافسية للجودة والنوعية والأسعار.

أضف إلى ذلك، الإقبال الجنوني على شراء الأجهزة الإلكترونية من الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر وتوابعها.... هذا القطاع الخدماتي التكنولوجي الذي انتعش واستقطب ملايين الأشخاص لاقتناء السلع الإلكترونية نتيجة الحجر المنزلي، والحاجة إلى استخدامها كوسيلة اتصال رئيسة لتلبية المتطلبات الحياتية اليومية من خلال عمليات الشراء والبيع الإلكتروني، بعد أن فرضت علينا جائحة كورونا نظامًا معيشيًا جديدًا.

ثانيًا: بالنسبة لقطاع الخدمات

يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات وخدمات الإنترنت – أو ما يعرف بطريقة الإمداد رقم (١) «إمداد عبر الحدود» في الاتفاقية العامة لقطاع الخدمات GATS في إطار منظمة التجارة العالمية[٩]– استخدامًا جنونيًا مع أزمة كورونا. فقد أصبح التعليم وعقد المؤتمرات عبر الإنترنت، والتطبيب عن بُعد، والعمل عن بُعد، ما زاد من الطلب على برامج الكمبيوتر وما يتعلق بها من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب

٨- The COVID-19 pandemic triggered unprecedented increased demand for some medical devices such as Gloves, Gowns, N95 Respirators, Surgical Masks, and Face Masks and Other Personal Protective Equipment , as well as significant disruptions to global medical device manufacturing and supply chain operations. The FDA is monitoring the medical product supply chain and working closely with manufacturers and other stakeholders to evaluate the risk of disruptions and to prevent or reduce their impact on patients, health care providers, and the health of the public at large. Medical Device Supply Chain Notifications During the COVID-19 Pandemic The United States Food and Drug Administration (FDA or USFDA)
https://www.fda.gov/medical-devices/coronavirus-covid-19-and-medical-devices/medical-device-supply-.chain-notifications-during-covid-19-pandemic

٩- The General Agreement on Trade in Services (GATS), Services Trade and Modes of Supply," Mode 1: Cross-border Users in A receive services from abroad through the telecommunications or postal network. Such supplies may include consultancy or market research reports, tele-medical advice, distance training, or architectural drawings". https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/serv_e.htm

زيادة عدد المتسوقين والمستهلكين عبر الإنترنت لأكثر من الضعف. لذلك يمكن القول إن أهم القطاعات التي تطورت مع أزمة كورونا هي التالية: Online marketing services, Promotion digitalization of enterprises, Digital healthcare Platform services, Logistics... services التحكم بالحاويات عن بُعد واستخدام طيارات من دون طيار...[١٠]

ناهيك عن انتعاش قطاع التوصيل sector Delivery، لتأمين المتطلبات الأساسية كافة في أثناء الحجر المنزلي، والذي اعتبر بمثابة الحل الوحيد لمنع التنقل، ليتبين فيما بعد أهمية هذه الخدمة في ظل أزمة تأمين المحروقات واستهلاك الوقود التي يواجهها لبنان منذ مطلع العام ٢٠٢١، وليجد المستهلك أن قطاع التوصيل خدمة أساسية لتلبية حاجاته اليومية في زمن كورونا، وبكلفةٍ أقل من دون إهدار الوقت والمال في زحمة السير.

من جهتها، ترى منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» أن الأزمة العالمية الناجمة عن وباء فيروس كورونا دفعت إيجابًا نحو مزيد من النمو باتجاه الاقتصاد/أو العالم الرقمي، وهذا التحول الكبير باتجاه التجارة الإلكترونية يعود بالنفع في المقام الأول لمصلحة الشركات الصغيرة والمتوسطة/الناشئة SMEs حيث النسبة الأكبر منها تعمل في هذا المجال، إلى جانب النفع الذي يعود على الشركات الكبيرة والرائدة على حد سواء[١١].

١٠- UNCTAD, Multi-year Expert meeting on Trade, Services and Development, 23-24 September 2020, eighth session, ONLINE/ VIRTUAL meeting, leveraging services, including infrastructure services, to achieve the Sustainable Development Goals, https://unctad.org/en/pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=2359

١١- UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD), The COVID-19 /Crisis: Accentuating the Need to Bridge Digital Divides, digital economy update, (UNCTAD/DTL INF/2020/1), 06 Apr 2020, https://unctad.org/webflyer/covid-19-crisis.
Crisis outbreak in a new digital landscape"
Some comparisons with the situation at the time of the 2008 financial crisis help to illustrate how fast the digital landscape has changed.
While the iPhone was introduced in 2007 and the first Android versions in 2008, there are now more than 3.2 billion smartphone users.
The number of Internet users has surged from 1.6 billion to 4.1 billion, and Internet user penetration from 23% to 54%.
The number of Facebook users has grown from 100 million to 2.4 billion.
The number of online shoppers has more than doubled and the value of business-to-consumer (B2C) e-commerce has surged from less than $1 trillion to more than $3.8 trillion.
Global Internet Protocol traffic (a proxy for data flows) has surged from 4,000 GB per second to 100,000 GB per second.
The combined market value of Amazon, Apple, Facebook, Google and Microsoft, which was about $500 billion in peaked before the COVID-19 crisis erupted at more than $7.5 trillion ,2008.

ثالثًا: بالنسبة لليد العاملة

يشهد سوق العمل العالمي تحولًا كبيرًا سواء في الشكل أو في المضمون، بمعنى أن هناك بعض القطاعات الاقتصادية التي قد تضمحل مع انتهاء كوفيد-١٩، بسبب التغيير في النمط الحياتي واعتياد الأفراد على تلبية احتياجاتهم بأنفسهم أو إلكترونيًا من دون حاجة إلى وسيط أي متجر أو بائع مباشر... وفي هذا الاتجاه سوف تغلق الآلاف من المؤسسات التجارية والصناعية أبوابها لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها التي لن تتمكن من الصمود، وسوف يتم تسريح الآلاف من العمال من عملهم. وبحسب الدراسات فإن معدلات البطالة زادت حتى نهاية ٢٠-٢١ بشكلٍ مخيف عالميًا وبخاصةٍ بعد أن أغلقت حوالى ٧٠٪ من SMEs حول العالم مراكزها، لا سيما في قطاعَي السياحة وتجارة التجزئة retail trade/business، وهو من القطاعات التي تستوعب العدد الأكبر من اليد العاملة على المستويات كافة وبخاصةٍ عمالة المرأة . فضلًا عن المعايير والإجراءات الصحية للانتقال من دولة إلى أخرى، والتي سوف تؤثر سلبًا وبشدةٍ في انتقال العمال عبر الحدود، وهذا يحتاج إلى إجراءات تجارية ومفاوضات دولية جديدة تحاكي الواقع القائم.

وبحسب إحصاءات ILO فإن البطالة في لبنان سجلت ٤٠٪ نهاية العام ٢٠٢٠ والعدد الأكبر منها هي من الفئات الشابة المتعلمة[١٢]. وأكدت «الدولية للمعلومات» في تقريرها أن «أعداد العمال العرب (من دون السوريين والفلسطينيين) والعمال الأجانب في لبنان تراجعت بنحو ٩٢ ألفًا في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام ٢٠١٩، بنسبة ٣٧،٣٪، كما أنه هناك نحو ١٠٠ ألف إلى ١٥٠ ألف عامل يعملون بطريقةٍ غير شرعية، غادر نحو نصف هذا العدد لبنان خلال العام ٢٠٢٠ نتيجة الأزمة الاقتصادية، وبالتالي

١٢- International Labor Organization ILO
https://www.ilo.org/Search5/search.do?searchWhat=statistics&navigators=datestrnavigator%1Dyearstr%1D2020=%1D^2020%24&sortby=default&lastDay=0&collection=&offset

فقد انخفض عدد العمالة الأجنبية من نحو ٤٠٠ ألف إلى نحو ٢٣٠ ألف عامل[١٣].

من هنا، وللنظر إلى تأثير الجائحة في اليد العاملة اللبنانية نظرة تفاؤلية، يمكننا تنظيم القطاعات التشغيلية والحرفية والزراعية في المنازل، والأفران ومحطات الوقود وإنتاج الحبوب والنبيذ وتطويرها ودعمها... التي سوف تؤمّن فرص عمل بنسبةٍ كبيرة، كما أنها تعد في الوقت نفسه من السلع القادرة على منافسة المنتجات الخارجية وقابلة للتصدير. لذلك نحن بحاجةٍ إلى دعم هذه القطاعات غير التخصصية والتي تشكل فرصة لليد العاملة اللبنانية الفقيرة[١٤]، وبخاصةٍ مع عودة الأجانب العاملين في هذه القطاعات إلى بلادهم بسبب التضخم الحاصل. فتنظيم هذه القطاعات في ظل غياب التدريب المهني لها، وإعطاء الحماية القانونية والاجتماعية من ضمانات وتأمينات للعاملين فيها، إلى جانب منح أجور تشجيعية لليد العاملة اللبنانية، لا سيما الفئات المهمشة (المرأة – الأشخاص ذوي الإعاقة) سوف تشكّل انطلاقة ثابتة للتشجيع على العمل في هذه القطاعات الإنتاجية التي استمرت منتعشة في ظل أزمة كورونا وبخاصةٍ مع ازدياد نسبة الهجرة لليد العاملة اللبنانية منذ مطلع ٢٠٢٠ بسبب الظروف السياسية والاقتصادية وانفجار مرفأ بيروت في ٤ آب ٢٠٢٠، والتي وصلت في نهاية العام ٢٠١٩ إلى نحو ٦٦ ألفًا، أي بزيادة الضعف عن ٢٠١٨. ومع بداية ٢٠٢٠، لم تتضح أرقام الهجرة، نتيجة تقليص الطيران وإغلاق المطارات بسبب تفشّي فيروس كورونا[١٥].

١٣- إعداد الدولية للمعلومات بناء على الأرقام الصادرة عن وزارة العمل، https://www.annahar.com/arabic/section/111-

١٤- For more information on working poverty, Review the study prepared by ILO, The working poor or how a job is no guarantee of decent living conditions. A study based on ILO's global estimates of employment by economic class, visit the website:
https://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms_696387.pdf

١٥- _Information International , https://monthlymagazine.com/ar-page_208

كذلك يجب التركيز على رؤية التوجه إلى القطاعات التي لا تتأثر كثيرًا بالظروف التي تعصف بلبنان بين الحين والآخر، وليس جائحة كورونا فقط، فمثلًا قطاع السياحة والبناء والعقارات غير ملائم للواقع الاقتصادي والسياسي، ويتعرض لصدماتٍ كبيرة بين الحين والآخر، وهو قطاع مشغل لليد العاملة على المدى القصير. في حين أن هناك قطاعات قد تتأثر بشكلٍ أقل بالوضع القائم مثل خدمات التصنيع والخدمات التصديرية، والخدمات الاستشارية والإلكترونية، والتي يتوجب التركيز على دعمها وتنظيمها لأنها جاذبة لليد العاملة [١٦].

من هنا، نرى أن الصعوبات هي فرصة يجب اغتنامها لتقديم أفضل ما لدينا من حلول وابتكارات لمواجهة هذا التحدي العالمي الذي يطال البشرية جمعاء، وتشجيع القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدماتية واليد العاملة وتطوير المواهب العلمية والتقنية، لا سيما في الاقتصاد الرقمي وقطاع الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الطبية والعلمية، والحد من الاستيراد من الخارج بالعملة الصعبة والتي تقدر قيمتها سنويًا بـ ٢٠ مليون دولار سواء سلع أساسية أو كمالية، والعمل على تشجيع الصناعة والزراعة اللبنانية التي أُهملت لسنواتٍ بشكلٍ كبير، نتيجة اعتماد سياسة الاقتصاد الريعي الذي أثبت فشله وبخاصةٍ أمام جائحة كورونا.

الفصل الثاني: تأثير أزمة كورونا على الوضع في لبنان

لقد أربكت أزمة كورونا اقتصادات الدول الكبرى، إذ أنفقت مليارات الدولارات لتغطية التداعيات الخطيرة التي خلفتها الأزمة، بسبب إقفال المصانع والمؤسسات الكبيرة والصغيرة، وإعاقة حركة التجارة الدولية

١٦- The online Workshop on “Generating Productive and Inclusive Employment for Lebanon” , held by the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia in cooperation with the Lebanese Ministry of Labor, on 7 and 8 October 2020.

وتوقّف سلاسل التوريد العالمية، ما ساهم في تدهور الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، وافتقدت الفئات الضعيفة والمهمشة أدنى مقومات الحياة الكريمة، وزادت نسبة الفقر والجوع والمرض لا سيما في الدول الفقيرة المثقلة بمشاكلها المعقدة حتى من قبل أزمة كورونا. ناهيك عن عجز القطاع الطبي في كل الدول حتى المتطورة على استيعاب مضاعفات هذا الوباء ومتحوراته. فقد وضعت كبرى الشركات الطبية كامل طاقتها العلمية والمادية والتكنولوجية لمواجهة الوباء وخلق اللقاح الفعّال، إلا أن أيًا من هذه الدول لم تفلح لغاية اليوم في تحقيق هذا الابتكار التاريخي.

من هنا، نتساءل كيف لدولةٍ مثل لبنان منهكة عاجزة عن مواجهة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الأسوأ في تاريخها التصدي لتداعيات كوفيد-١٩ في الوقت نفسه؟ نجيب عن هذا التساؤل من خلال دراسة تأثير أزمة كورونا في الوضع الاقتصادي اللبناني من جهة، والوضع الاجتماعي من جهة أخرى، كما محاولة إلقاء الضوء على بعض التدابير والإجراءات المتواضعة التي اتخذت، كمحاولةٍ لمواجهة تداعيات الوباء والتخفيف من آثاره على ما تبقى من المقومات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

الفقرة الأولى: تأثير أزمة كورونا في الوضع الاقتصادي اللبناني

لقد وضعت مجلدات ودراسات وخطط اقتصادية ومالية لا تحصى، لمساعدة الاقتصاد اللبناني على الخروج من الانهيار الكبير الذي يواجهه، بسبب الأزمات الحكومية المتعاقبة وانعدام الثقة الدولية بها، وأزمة الدين العام والتضخم المالي، وارتفاع سعر الدولار والركود الاقتصادي، وانفجار مرفأ بيروت وانعدام الاستثمار الداخلي والخارجي .... جميعها عوامل ساهمت في ضرب القطاعات الاقتصادية والمالية منذ بداية العام ٢٠٢١. ومع انتشار وباء كورونا داخليًا وعالميًا، واللجوء إلى الإغلاق القسري للمؤسسات الصناعية والتجارية والسياحية، لم تنجح الدولة بتطبيق خطة

استجابة سريعة للكوارث الطارئة، ومواجهة تداعيات الوباء والحد من الانهيار الاقتصادي، وأصبحت مسألة تأمين المواد الغذائية الأساسية هي الأولوية بعد انخفاض نسبة الاستيراد بسبب أزمة الدولار وتأثير كورونا على سلاسل الإنتاج والتجارة العالمية، وتدهور المستوى المعيشي وقيمة الدخل السنوي، ما أدّى إلى تضاعف نسبة الفقر إلى ما يزيد عن 70% بنهاية 2021. فقد أشار تقرير Mercer أنّ مدينة بيروت تأتي في المرتبة الثالثة كأغلى مدينة في العالم نتيجة الانهيار الاقتصادي وأزمة كورونا[١٧].

فما هي الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة أزماتها بالتزامن مع تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد اللبناني؟

رسم مؤتمر سيدر وخطة ماكينزي «الخطة الاقتصادية للنهوض مع قطاعات أساسية» (في تموز ٢٠١٨) خارطة الطريق للإصلاحات المطلوبة، تلتها ورقة بعبدا الاقتصادية الإصلاحية (أيلول ٢٠١٩) لتؤكد على بناء اقتصاد منتج تنافسي مستدام. وعندما أعلنت الحكومة اللبنانية عن التوقف عن سداد ديون الدولة، كلّفت شركة لازارد المالية (٢٠٢٠) لوضع خطة اقتصادية ومالية إنقاذية مدتها خمس سنوات، إلا أنها اعتمدت بشكلٍ رئيس لتطبيق هذه الخطة على تنفيذ مؤتمر سيدر والحصول على الدعم المالي الخارجي. ليستفاد من ذلك أنه لن تنطلق عجلة أي خطة اقتصادية في لبنان ما لم تتوافر الهبات والقروض العربية والدولية. فمتى تنطلق خطة التعافي الاقتصادي بمساندة صندوق النقد الدولي؟

١٧- According to an annual report by asset manager Mercer, "World's most expensive cities for expats in 2021 revealed". The Turkmenistan capital, which was number two on last year's list, is something of an outlier in the top 10, which mostly features business hubs like Hong Kong (last year's priciest city and this year's second priciest), Tokyo (number four for 2021), Zurich (number five for 2021) and Singapore (number seven for 2021). Perhaps the biggest change from last year's Mercer survey sees Beirut rising from the 45th most expensive city for international workers in 2020 to the third priciest for 2021.Mercer puts this development down to Lebanon's economic depression, which was exacerbated by the Covid-19 pandemic and the Port of Beirut explosion in August last year. Published 22nd June 2021.
https://edition.cnn.com/travel/article/worlds-most-expensive-cities-expats-2021/index.html.

في ظل الصراعات الأيديولوجية والسياسية والأمنية في المنطقة، وما تلاها من عقوبات وتضييق الخناق على النظام الاقتصادي والمصرفي اللبناني، أضف إليها الأزمات الاقتصادية والتجارية العالمية بسبب جائحة كورونا، وكنا قد استفضنا بشرحها أعلاه، جعلت من تنفيذ أي مساعدة دولية للبنان في الوقت الراهن صعب المنال، وخارج نطاق أولويات هذه الدول التي أصبح بعضها بحاجةٍ إلى دعم مالي وطبي بسبب تداعيات جائحة كورونا عليها. كما أن القطاع المصرفي في طور الهيكلة والتنظيم بعد انعدام الثقة به من قبل المودعين، بسبب حجبه لأموالهم بحجة الشح بالعملات الأجنبية. ما أثّر كذلك على إنشاء المشاريع الاقتصادية، حيث لم تستطع الشركات الصغيرة والمتوسطة خلق أي مبادرات أو مشاريع أو جذب للاستثمارات لتأمين فرص عمل والحد من البطالة وتأمين ما يسمى access to finance وقروض الاستثمار، بسبب إصرار البنوك على الإقراض بالدولار والتقسيط بالدولار وشح الدولار وعدم قدرة SMEs على الصمود. وبالتالي، انهار هذا القطاع وهو المبادر الأساسي لخلق فرص عمل حديثة ومبتكرة تتناسب مع متطلبات سوق العمل في ظل أزمة كورونا، كلها عوامل ساهمت في انخفاض الإنتاج والاستهلاك وحركة التجارة الخارجية. فقد سجل الاستيراد من شهر شباط ٢٠٢٠ إلى ٣١ أيار ٢٠٢٠ حوالى ٣,١ مليار دولار بانخفاضٍ حوالى ٥٦٪ عن العام ٢٠١٩ كما أن لبنان صدّر بقيمة مليار دولار من شباط إلى أواخر أيار بانخفاضٍ مقداره ١٧٪ عن العام ٢٠١٩[١٨].

كما لجائحة كورونا تأثيرها في الاستثمارات الوطنية الأجنبية، وهي المحفّز الرئيس والأساسي لخلق فرص عمل جديدة، فاتّجهت المؤشرات نحو انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بشكلٍ حاد بسبب أزمة فيروس كورونا

١٨- Monthly Import and Export Report, Prepared by Lebanese Customs Computer Center from Year 2015 until LITE per month\Import & Export web: http://www.customs.gov.lb ,31/07/2020.

بنسبة ٣٠٪ على الأقل في العام ٢٠٢٠ ومن المرجح أن تكون منطقة MENA الأكثر تأثرًا بسبب انخفاض أسعار النفط عالميًا[١٩].

ليس أمام لبنان، المكبّل بالحصار الاقتصادي والوبائي، إلا العمل على سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة رأس المال وإنشاء حوافز في القطاعات ذات الأولوية لا سيما الطبية منها، وهي السبيل الأخير لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل. إلى جانب تحديث القواعد القانونية وإصدار التشريعات العصرية التي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية، وتلبية مطالب المنظمات الدولية الداعمة للبنان بالنسبة للإصلاحات المشروطة لتقديم الدعم المالي واللوجيستي، أهمها تلك المتعلقة بقواعد المنافسة والشفافية ومكافحة الفساد والاقتصاد الرقمي...

وأمام غياب المعالجة الجذرية على المدى الطويل، اعتمد تطبيق ما يسمى بسياسات الاستجابة المؤقتة، الأولى مالية fiscal والثانية نقدية/ مالية كلية Monetary and macro – financial، ومنها تمديد جميع المهل المتعلقة بدفع الضرائب والرسوم، وإنشاء صندوق وطني للتضامن يقبل التبرعات العينية والنقدية. وتعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية، وغيرها. ومن جهته، أطلق مصرف لبنان بالتعاون مع مبادرة LIFE برنامج "أوكسيجين" بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، لتوفير تسهيلات لمستوردي المواد الأولية الضرورية لمكافحة كورونا ولحاجات الصناعة، وآلية لدعم الصناعيين بقيمة ٤٥٠ مليار ليرة لبنانية[٢٠]. كما اعتمدت

١٩- Investment in the MENA region in the time of COVID-19 ,Tackling coronavirus (COVID 19), OECD Contributing to a global effort, report issued by OECD, May 19, 2020, https://www.oecd.org/mena.competitiveness/Investment-MENA-COVID-19

٢٠- لمياء المبيّض بساط، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، قراءة في تداعيات فيروس كورونا على لبنان، ٢٠٢٠/٦/٤، http://www.institutdesfinances.gov.lb

الدولة اللبنانية على المساعدات العينية الصحية والغذائية التي وصلت إلى لبنان بعد انفجار الرابع من آب ٢٠٢٠ للحد من الفقر والجوع وتأمين حياة كريمة لا سيما للمتضررين من انفجار مرفأ بيروت، ونفّذت الحكومة مشروع السلة الغذائية بدعمٍ من مصرف لبنان لتأمين استيراد المواد الغذائية المدعومة والأدوية والمعدات الطبية وتوزيعها بشكلٍ عادل بين جميع اللبنانيين إلا أنها تبقى معالجات بسيطة لم تستفد منها الطبقات المهمشة والأسر الأكثر فقرًا، بل أهدرت معها المال والوقت، وأصبحنا اليوم مكتوفي الأيدي ننتظر على مفترق طريق صفارة الدول – وليس الدولة – للإعلان عن بدء الإصلاحات ورفع الحصار، وتقديم المساعدات لبناء المجتمع المستدام وتنميته ولتعويض الإنسان ما سلب منه من حقوق وحريات.

الفقرة الثانية: تأثير أزمة كورونا في الوضع الاجتماعي اللبناني

تسجّل البلدان العربية الأقل نموًا ومنها لبنان أضعف أداء في مواجهة تحديات أزمة كورونا حسب جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. حيث النُظُم الصحية والأدوات الطبية واللقاحات والتأمينات الصحية منهَكة في الأصل قبل تفشّي الجائحة. ومن المتوقع أن يتدهور الحق في الصحة السليمة والرفاه بسبب عدم اتخاذ تدابير الوقاية الصحية من كورونا، والبحث عن لقمة العيش في ظل وقوع مزيد من الأُسر في شباك الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتباطؤ النمو الاقتصادي[٢١].

مما لا شك فيه أن النظام الاجتماعي اللبناني، ونقصد به النظام الصحي

٢١- الهدف ٣، الصحة الجيدة والرفاه، ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، إسراع العمل نحو خطة ٢٠٣٠ ما بعد كوفيد، المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ٢٩ – ٣١ آذار ٢٠٢١.
https://www.unescwa.org/ar/event/arab-forum-sustainable-development-2021
للاطلاع على تحليل وافٍ للتوصيات والمؤشرات، أنظر الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، ٢٠٢٠،
http://afsd-2021.unescwa.org/index-ar.html

السليم والتعليم الجيد والعمل اللائق وتأمين أبسط مقومات الحياة من ماء وكهرباء ودواء... يعاني من موت سريري أدى إلى انهيار المنظومة متكاملة، وإلى حرمان المواطن من أبسط احتياجاته اليومية وحقوقه الأساسية. فالمواطن اللبناني مثلًا يفتقد إلى حقه في التعليم الجيد والعادل، إذ لا تستطيع الدولة التوفيق بين التعليم عن بُعد بسبب غياب الكهرباء بشكلٍ كامل وخدمة الإنترنت الجيدة، وبين فتح المؤسسات التعليمية واتخاذ التدابير الصحية للوقاية من تفشّي كورونا، ناهيك عن أزمة المحروقات والتنقل وغيرها.

كما تشير تقديرات منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة العمل اللبنانية إلى أن معدلات البطالة ارتفعت من ١١,٣٪ في العام ٢٠١٨ إلى ١٨,٥٪ في العام ٢٠١٩، ثم قفزت إلى ٣٦,٩٪ في العام ٢٠٢٠، وبلغت ٤١,٤٪ في العام ٢٠٢١[٢٢]. والأكيد أن الوضع سوف يتفاقم مع الانهيار الكبير للنظام الاقتصادي والمالي ليكون لبنان غير قادر على الصمود في مواجهة موجة وباء جديدة لمتحور كورونا.

من الناحية الصحية، لم تعد الدولة قادرة على تعزيز النظام الصحي ودعم الطاقم الطبي الذي أنهكته مواجهة كورونا بما تيسّر من خدمات، واختياره الهجرة على البقاء والمواجهة. كذلك أثّرت كورونا وانهيار العملة الوطنية في سلاسل توريد المعدات واللوازم الطبية التي يستوردها لبنان بنسبة ١٠٠٪ تقريبًا واستيرادها[٢٣]، لتدقّ الدولة ناقوس الخطر في كل مرة ترتفع بها أعداد المصابين، لأنها على دراية من عدم قدرتها على تأمين الخدمات

٢٢- The Central Administration of Statistics (CAS) with ILO, https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases publications.

٢٣- Human Rights Watch, Lebanon: Hospital crisis threatens health, the government should pay the dues and- ,address the dollar shortage, November 12, 2019
https://www.hrw.org/ar/news/2019/12/10/336503

الصحية اللازمة لمصابي كورونا. وعلى الرغم من محاولة تلقيح عدد كبير من المواطنين للحد من انتشار الوباء[٢٤]، إلا أن نسبة المصابين لا تزال مرتفعة بسبب الموجات المتلاحقة لمتحورات كورونا من جهة، ولعدم اتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية من قبل المواطنين من جهة أخرى، فهم يفضلون الإصابة بوباء كورونا بدلًا من المعاناة من مرض الجوع والعوز، في دولة لا تستطيع تقديم أدنى مقومات الحقوق الاجتماعية والصحية وخير دليل على ذلك البطاقة التموينية أو التموينية المنتظرة.

الخاتمة

لم تستثنِ تداعيات جائحة كورونا أي نظام اجتماعي، اقتصادي، صحي وبيئي حول العالم، حتى أنها أربكت الدول المتطورة تكنولوجيًا وعلميًا في عملية التسابق لابتكار اللقاح الفعّال، والحد من انتشار الوباء مع الإبقاء على فتح الأسواق وتحريك العجلة الاقتصادية، لتأمين الموارد المالية اللازمة ولتغطية النفقات الصحية الكارثية لهذه الجائحة. فكان هذا التلازم بين تداعيات أزمة كورونا وارتفاع عدّاد المصابين عالميًا، وبين مسار عجلة الاقتصاد العالمي وعدّاد نسبة الإنتاج والاستهلاك والبطالة والعرض والطلب...

إن التحديات هي فرصة ثمينة لا بد من استغلالها لابتكار الحلول، ولتغيير النمط السلوكي والاستهلاكي الذي أثبت فشله خلال أزمة كورونا. لقد توقّف بنا الزمن مع هذه الأزمة، وأدركنا مع انكفاء الدول على نفسها لمواجهة تداعياتها، أنه لا بدّ لنا من الاعتماد على الاكتفاء الذاتي في

٢٤- صرح رئيس اللجنة الوطنية لإدارة لقاح كورونا د.عبد الرحمن البزري، إن "نسبة التلقيح العالمية بلغت ٤٢٪ من سكان الكرة الأرضية فقط"، وكشف أن "نسبة التلقيح في لبنان بلغت حوالى ٣٥٪ وهي نسبة متدنية بعد سنتَين على الفيروس وبعد سنة على بدء التلقيح".
https://arabic.rt.com/middle_east/1298291-

القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمية كافة، وتطوير القدرات العلمية والتقنية، والإبداع والابتكار في مجال الخدمات الطبية والرقمية لمواجهة حرب الفيروسات والتصدي لها. وعلينا بمشاركة جهود الدول العالمية والإقليمية وضع التخطيط الاستراتيجي الفعّال لإدارة الكوارث الصحية، وللاستجابة للأزمات الطارئة بأقل الأضرار، ولتأمين المستقبل الذي يُمنح فيه كل إنسان كامل حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وتتحقق فيه التنمية البشرية المستدامة في المجالات كافة.

لائحة المراجع

1. The online Workshop on "Generating Productive and Inclusive Employment for Lebanon", held by the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia in cooperation with the Lebanese Ministry of Labor, on 7 and 8 October 2020.
2. UNCTAD, Trade and development, Report 2020, from globe pandemic to prosperity for all: avoiding another lost decade.
3. UN Secretary-General António Guterres, "Initiative on Financing for Development in the Era of COVID-19 and Beyond", the virtual event aimed to advance concrete solutions to the development emergency caused by the COVID-19 pandemic, 28 May 2020.

   https://www.un.org/en/coronavirus/financing-development

٤- تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي(IMF)، "استجابة اقتصادات الأسواق الصاعدة لجائحة كوفيد-١٩"، السياسات التقليدية وغيرها ، تاريخ ٢٠٢٠/٩/٧.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/08/06/blog-covid-19-response-in-emerging-market-economies-conventional-policies-and-beyond

5. David Lawder (@davelawder), @Reuters global economy, trade, IMF correspondent, June 24, 2020, https://www.reuters.com/article/imf-economy-coronavirus-ab5-idARAKBN23V22B
6. Dr. Wassim Manssouri, First-Vice Governor, Financial situation in Lebanon: key challenges and potential exit strategies of the Central Bank, webinar on the Effects of Public Debt and Consequent International Financial Obligations on Human Rights in Lebanon; organized by the Regional Office of the High Commissioner for Human Rights for the Middle East and North Africa, Tuesday 20 October.
7. Monthly Import and Export Report, Prepared by Lebanese Customs Computer Center from Year 2015 until 31/07/2020, LITE per month\Import & Export web: http://www.customs.gov.lb.
8. Medical Device Supply Chain Notifications during the COVID-19 Pandemic, The United States Food and Drug Administration (FDA or USFDA), https://www.fda.gov/medical-devices/coronavirus-covid-19-and-medical-devices/medical-device-supply-chain-notifications-during-covid-19-pandemic.
9. The General Agreement on Trade in Services (GATS), Services Trade and Modes of Supply," Mode 1: Cross-border Users in A receive services from

abroad through the telecommunications or postal network. Such supplies may include consultancy or market research reports, tele-medical advice, distance training, or architectural drawings".

https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/serv_e.htm

10. UNCTAD, Multi-year Expert meeting on Trade, Services and Development, 23-24 September 2020, eighth session, ONLINE/ VIRTUAL meeting, leveraging services, including infrastructure services, to achieve the Sustainable Development Goals.

https://unctad.org/en/pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=2359

11. UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD), The COVID-19 Crisis: Accentuating the Need to Bridge Digital Divides, digital economy update, (UNCTAD/DTL/INF/2020/1), 06 Apr 2020, https://unctad.org/webflyer/covid-19-crisis .

12- International Labor Organization (ILO),

https://www.ilo.org/Search5/search.do?searchWhat=statistics&navigators=datestrnavigator%1Dyearstr%1D2020%1D^2020%24&sortby=default&lastDay=0&collection=&offset=

13- الدولية للمعلومات بناء على الأرقام الصادرة عن وزارة العمل ،
https://www.annahar.com/arabic/section/111-

14 Study prepared by ILO, The working poor or how a job is no guarantee of decent living conditions. A study based on ILO's global estimates of employment by economic class, visit the website: https://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms_696387.pdf

15- Information International , https://monthlymagazine.com/ar-page_208_

١٦- الهدف ٣، الصحة الجيدة والرفاه، ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، إسراع العمل نحو خطة ٢٠٣٠ ما بعد كوفيد، المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ٢٩ – ٣١ آذار ٢٠٢١.
https://www.unescwa.org/ar/event/arab-forum-sustainable-development-2021

17- Annual report by asset manager Mercer, Published 22nd June 2021. https://edition.cnn.com/travel/article/worlds-most-expensive-cities-expats-2021/index.htm. l

18- Investment in the MENA region in the time of COVID-19 ,Tackling coronavirus (COVID 19), OECD Contributing to a global effort, report issued by OECD, May 19, 2020,

https://www.oecd.org/mena/competitiveness/Investment-MENA-COVID-19

١٩- لمياء المبيّض بساط، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، قراءة في تداعيات فيروس كورونا على لبنان، ٢٠٢٠/٦/٤،

http://www.institutdesfinances.gov.lb

20- The Central Administration of Statistics (CAS) with ILO, https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/publications.

21- https://arabic.rt.com/middle_east/1298291-

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

العمليات السيبرانية

العميد المهندس روبير منصور ٣١

الاقتصاد الاجتماعي وتحديات تنظيمه في لبنان

د. سهام رزق الله ٣٢

العمليات السيبرانية

العميد المهندس روبير منصور

إن العمليات السيبرانية (CYOPS)، وفقًا للاتفاقيات والتعريفات الدولية المختلفة، تشكل جزءًا أو جانبًا متكاملًا من "وسائل الحرب الإلكترونية"، "أساليب الحرب الإلكترونية"، "حرب المعلومات"، "عمليات المعلومات"، أو "الهجمات الإلكترونية".

يعتمد الاقتصاد والسلامة والأمن القومي لمعظم الدول بشكل كبير على الفضاء الإلكتروني، وبالتالي ستتم حماية هذا الفضاء، إلى حد ما، على العمليات السيبرانية الناجحة. إن الفضاء الإلكتروني، الذي يتطور بسرعة، هو المجال الذي تتم فيه هذه العمليات من خلال زيادة استخدام الشبكات، البيانات الضخمة، التكنولوجيا، المحاكاة الافتراضية، الحوسبة السحابية، الخدمات السحابية، العملات المشفرة، الانتشار على نطاق واسع، الأنظمة المتوارثة، وتكامل الأنظمة السيبرانية مع العالم المادي.

وبالتفصيل، سيتعين على العمليات السيبرانية الاعتماد على أبعاد مختلفة، بشكل أساسي الإجراءات الهجومية والدفاعية والرادعة، مع أنظمة الحماية، إلى جانب الفهم والتكيف الكبير لمتطلبات حالة النظام، التهديدات والجهات الفاعلة، والاحتياطات المتوجبة. إضافة إلى ذلك، إن تحديد الإطار يعد ضروريًا لأفضل الممارسات لتحقيق الحماية والأمن، مع ضرورة الارتباط بالمفاهيم والقوانين الدولية، مع تحديد مستوى المخاطر أو التهديدات للسلم والأمن الدوليين.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن العمليات السيبرانية تفتقر إلى النماذج والمنهجيات والآليات اللازمة لوصف البيانات والمعرفة ذات الصلة، لا تزال هناك أدوار ومتطلبات للعناصر المعنية في هذا المجال. تتمثل المهام الرئيسية للأفراد المشاركين في العمليات السيبرانية في تطوير قدرات الفضاء السيبراني، والحفاظ عليها وتعزيزها للدفاع عن المصالح الوطنية من الهجوم، ولإحداث تأثيرات أو الشروع في أعمال هجومية في الفضاء السيبراني لتحقيق أهداف وطنية. بالإضافة إلى ذلك، تتمثل المهام الرئيسية للدول والمنظمات في هذا الجانب في إعداد وتطبيق التدريب والاستراتيجيات، تحديد السياسات والعقائد المناسبة التي تتطابق مع متطلبات الأمن وإجراءات الحماية للتخفيف من المخاطر ونقاط الضعف، اكتساب المواقف، وتنفيذ أفضل عمليات الاسترداد.

الاقتصاد الاجتماعي وتحديات تنظيمه في لبنان

د. سهام رزق الله

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (ESS) قطاعًا مزدهرًا بشكل متزايد في لبنان مع مبادئ محددة تميز هياكله عن جميع المكونات الأخرى للقطاعين العام والخاص التقليدية.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أو القطاع الثالث ، يجمع بين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وصناديق التعاضد والتعاونيات والمؤسسات الإنسانية والريادة الاجتماعية.

ومن أبرز المبادئ المشتركة للاقتصاد الاجتماعي: الغاية الاجتماعية، الهدف غير الربحي، الاستقلالية عن السلطات العامة، الإدارة الديمقراطية، الانتساب والخروج الحر، المشاركة النشطة لجميع الفئات الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن القطاع الاقتصادي والاجتماعي يواجه تحديات في ما يتعلق بتطوره وتأثيره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في البلدان التي لا تزال تكافح من أجل تنظيمها وتصنيفها، مثلما هي الحال في لبنان. تثبت هذه الأنظمة والتشريعات أنها ضرورية أكثر فأكثر لضمان مصداقيتها ولتعزيز وتقييم تدخلاتها من أجل اقتصاد يخدم المجتمع.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N°120 - April 2022

Security and economy

The economy often occupies the largest media space among the factors contributing to the rise and progress of countries. With its various sectors which include money, industry, agriculture, electonics and others, it represents the main source of financing for projects, and the base upon which citizens' lives are built, and through which their public services are secured. In short, it is the administrative and financial environment in which society grows and through which the level of well-being is determined.

But at the same time, it is impossible to establish a stable and viable economy for growth and prosperity without an adequate framework that guarantees stability. That is security. It can be considered the economy's counterpart, its guarantee and shield against threats. By that we mean the joint security and military measures of valid institutions aimed at deterring enemies from attacking the country, cutting off all forms of crime and arresting the perpetrators.

We cannot, therefore, imagine the economic revivals that the world has known throughout history without a strong presence of security and military institutions, upholding their responsibility to protect borders against external aggressions, maintain security at home, pursue crime and arrest wanted individuals. Any security disturbance within a country is liable to deal a blow to the economy, damage existing investments, and prompt potential investors to re-account and perhaps withdraw from entering the markets of that country. Hence, the stakeholders should pay the necessary attention to the security and military institutions, in parallel with their care and support of the economic sectors and creating the necessary conditions for their expansion. The weakening of security portends the loss of economic endeavors and their decimation.

All of this fully applies to the situation in Lebanon, as those in power are making every effort to put the country on the path of recovery, and implement whatever reforms possible to reverse the effects of the collapse that affected the purchasing power of citizens and plunged society into the chasm of poverty and deprivation.

In the midst of these measures, the officials should never lose sight of the fact that the continuation of the military and the rest of the security institutions in carrying out their duties is indispensable for the success of their endeavors. Rather, there is no hope for Lebanon to emerge from its reality except by consolidating security through the strengthening of these institutions and supporting their personnel in a manner befitting their sacrifices, assuring the necessary capabilities to develop security maintenance performance. Thus, the sacrifices of the military and their colleagues converge with the efforts of other state institutions to achieve the supreme national interest, in both its security and economic aspects.

Brigadier General Ali Kanso
Director of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Melhem Najem
Prof. Nassim EL-KHOURY
Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editorial Secretary: Adj. Jihane Jabbour
Graphic designer: Ghadir Sobh Toufaily
Proofreader: Mirey Chahine Doghmen
Chady Mhanna

Writer's Guidelines

1- The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.

2- Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.

3- All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.

4- All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.

5- The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.

6- All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.

7- The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.

8- The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

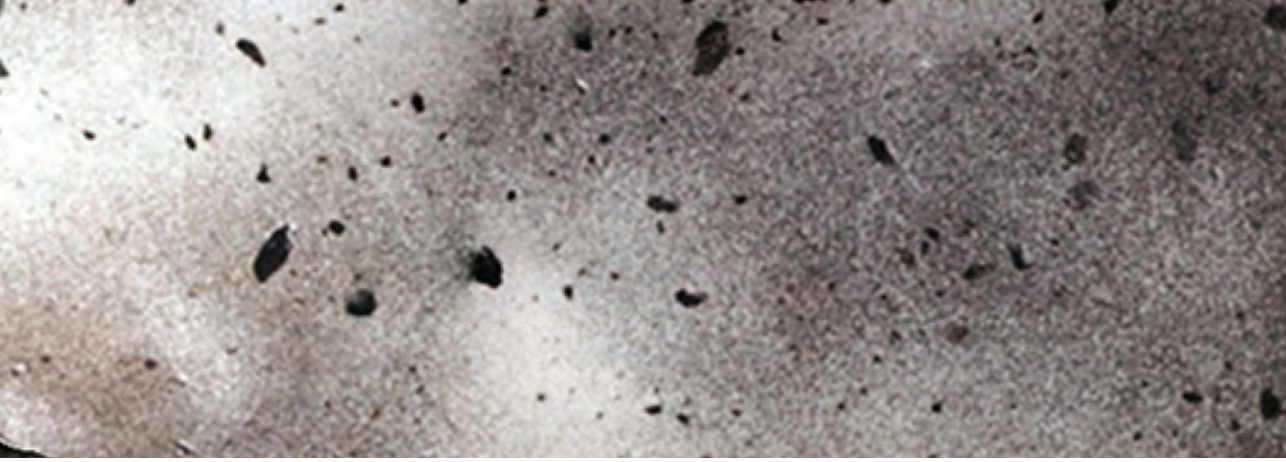

Contents

N° 120- April 2022

Cyber Operations (CYOPS)

B. Gen. Eng. Robert Mansour ***5***

L'ESS et les enjeux de sa réglementation au Liban

Dr. Siham Rizkallah ***35***

Abstracts..... ***58***

Résumés..... ***61***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Cyber Operations (CYOPS)

B. Gen. Eng. Robert Mansour
(PhD) Lebanese Armed Forces/G3/Director of Signals

Introduction

It is known nowadays that the cyber-space is the fifth domain of war, which is the newest theatre of warfare, joining land, sea, air, and space. Cyber Operations is a combination of different domains covering the entire scope of cyber-space and related operations that are both technical and non-technical in nature, including ethical, legal, lawful, terrorism, kinetic, human-centered,…etc.

Cyber Operations is a paired discipline to cyber-security. It could be in the military domain with military objectives, or in a non-military field, civilian like sphere. It could place a particular emphasis on techniques or technologies that are applicable to both operational ad system levels, depending on the scenario of attack or threat. Emphasis on skills and competences of involved players will be part of the system attack, defense,

infiltration, exploitation, mitigation, and recovery.[1]

The specific tasks of Cyber Operations are to perform activities to gather evidence on criminal or foreign intelligence entities to mitigate possible or real-time threats, protect against espionage or insider threats, foreign sabotage, international terrorist activities, or to support other intelligence activities. The focus is on:

a. Conducting Offensive Cyber Operations (OCO), Defensive Cyber Operations (DCO), Computer/Information Network Operations (CNO), and perform cyber-space mission planning and execution.

b. Developing and executing tactics, techniques, and procedures (TTP) for cyber-space operations.

c. Establishing performance standards, train, and conduct evaluations to ensure personnel are proficient, qualified, and certified.

1- Cyber-space in Action

Cyber Operations, in contrast to cyber-attacks that focus on computer and network systems, are designed to cause damage to the whole information system that could be physical besides to the access to networks to obtain or destruct information, in addition to involvement of other domains such as diplomacy, punishments, and international relations.

A- General Background

Cyber Operations are not limited to members of the armed forces. Civilians acting alone or as part of a mass uprising can leverage widely available hacking tools and techniques to conduct Cyber Operations. They are not limited to publicly available tools or techniques; significant research and development skills are present in nonmilitary populations. The evidence for this is

1- https://csl.armywarcollege.edu/USACSL/Publications/Strategic_Cyberspace_Operations_Guide.pdf, access date: 1/2/2022.

strong. Every year hundreds of security conferences take place at which nonmilitary individuals present new ideas and tools for attack. Breaches at major organizations continue unabated in the private sector by attackers looking to profit from their attacks. Privately funded research continues to generate a consistent stream of vulnerabilities found in widely used software.

The ability for civilians to be involved in Cyber Warfare is established, but their effectiveness is not. Civilians can slot into the attacking role easily but will struggle to pick targets, and the targets they choose will likely be visible but largely irrelevant. Furthermore, picking targets is not simply a case of choosing Internet Protocol (IP) addresses geo-located in the adversary's territory. Targeting requires preparation in the form of mapping out the adversary's networks far in advance, and is one of the hallmarks of Cyber Warfare professionals.[2]

It may seem that civilians are not able to assist in defensive roles because the assets are not under their control; this is largely the case. A well-resourced defense has no need for external personnel. However, for resource-constrained defenses where skills are weak, knowledgeable civilians would be able to offer services in the event of an attack.

As an illustration, in the 2006 Israeli aggression and the 2008 Israel-Hamas war, Cyber Operations and Information Operations seemed to be two sides of the same coin. In those battles, both sides used cyber operations to help spread their message while attempting to block the adversary from doing the same. We look at how Hezbollah's strategy of cyber-cortical warfare and their use of CYOPS and IP address hijacking all contributed to their perceived "victory" over the Israeli enemy. We also look at how the Israeli enemy then gathered lessons learned from this conflict

2- https://www.sciencedirect.com/topics/computer-science/cyber-operation, access date: 11/2/2022.

as they prepared for their conflict with Hamas in 2008 -and how this cyber- capable adversary responded.[3]

i. Definition

According to Tallinn Manual[4], the focus with the Cyber-space Operations is on the following basic points:

a. States may not knowingly allow cyber infrastructure located in their territory to be used for acts that adversely affect other states.

b. States may be responsible for cyber operations directed against other states, even though those operations were not conducted by the security agencies (i.e. hacktivist).

c. The International Group of Experts agreed that cyber operations that merely cause inconvenience or irritation do not qualify as uses of force.

d. States may respond to unlawful cyber operations that do not rise to the level of a use of force with countermeasures.

e. A state that is a victim of a cyber "armed attack" may respond by using force. The force may be either cyber or kinetic.

Accordingly, Cyber Operations could be also outlined as operations that employ capabilities aimed at achieving objectives in or through cyber-space. It is described as the movements on theatre where activities and actions among cyber maneuvers and acts, including cyber-attacks, cyber terrorism, hacking, espionage, cyber-threats, cyber-crime, cyber-bullying…etc. Its tools and definition are the unauthorized access to computers, computer systems, or networks to obtain information, but without necessarily affecting the functionality of the accessed system or amending, corrupting, or deleting the data resident therein.

3- https://www.sciencedirect.com/topics/computer-science/cyber-operation, access date: 2/2/2022.

4- The Tallinn Manual is an academic, non-binding study on how international law applies to cyber conflicts and cyber warfare. An international group of approximately twenty experts wrote it at the invitation of the Tallinn-based NATO Cooperative Cyber Defence Centre of Excellence.

Cyber operators are those who conduct data collection, processing, and/or geolocation of systems to exploit, locate, and/or track targets of interest. Additional role is to perform network navigation, tactical forensic analysis, and, when directed, executes on-net operations.

"Cyber-space" is understood here as "a global domain within the information environment consisting of the interdependent network of information technology infrastructures and local data, including the Internet, telecommunications networks, computer systems, and embedded processors and controllers.

Operations, whether in offence or in defense, intended to alter, delete, corrupt or deny access to computer data or software for the purposes of propaganda or deception; partly or totally disrupting the functioning of the targeted computer, computer system or network and related computer-operated physical infrastructure (if any); or producing physical damage extrinsic to the computer, computer system, or network.

ii. Cyber-space Environment

Through analyzing the strategic guidance, decision makers, commanders, and planners build an understanding of the strategic environment describing the requirements of Cyber Operations in its different forms, based on:

a. What actions or planning assumptions will be acceptable in each form of operation?

b. What impact of such operation will be on political, economic, lawful, or legal aspects, mainly on the International law, and how to protect civilians in a soft way?

c. What are the strategic objectives expected from such operations?

d. What are the consequences on humanity, economy, culture, sovereignty, international relations,…?

B- Types &Techniques of Cyber Operations

Cyber Operations are fundamentally different than many other weapons that are attached to state level violence, i.e. they are accessible to an expansive range of actors including but not limited to states. For example, only states, and very few of those, have ever developed a nuclear capability, however, on the other hand, more than hundred nations are reported to have or be developing cyber weapons, and more than thirty countries are creating cyber units in their militaries.(5)

Cyber-space is a domain created through the interaction of three different components: the hardware, the virtual, and the cognitive, all distributed among the parts of Cyber-Warfare, Cyber-Security, and Law Enforcement of Cyber. These components are described in figure 1 below, as:

• The physical reality, the hardware, of cyber-space is involved in the interdependent network of information technology infrastructures. This includes all the hardware of telecommunication and computer systems, from the routers, fiber optic cables and transatlantic cables, cell phone towers,

5- https://www.airuniversity.af.edu/Portals/10/SSQ/documents/Volume-12_Issue-3/Smeets.pdf, access date: 08/02/2022.

and satellites, to the computers, smartphones, and, eventually, any device that comprises embedded processors such as electric power grids or the Lockheed Martin tactical fighter aircraft F-22 Raptor.

- Cyber-space also has a virtual component that encompasses the software, firmware, and data, i.e. the information that is resident on the hardware.
- The human, or cognitive, aspect is the final element of cyber-space.

Cyber Operations are able to destroy, degrade, deny, and disrupt information technology-dependent infrastructures and data.

Cyber Operations consist mainly on offensive and defensive actions within the Information Networks, with main conflicts between their interactions. Cyber-space operations are composed of the military, intelligence, and ordinary business-oriented operations. Military cyber-space operations use cyber-space capabilities to create effects that support operations across the physical domains and cyber-space.(6)

The eight knowledge areas of Cyber Operations are summarized in the following figure(7).

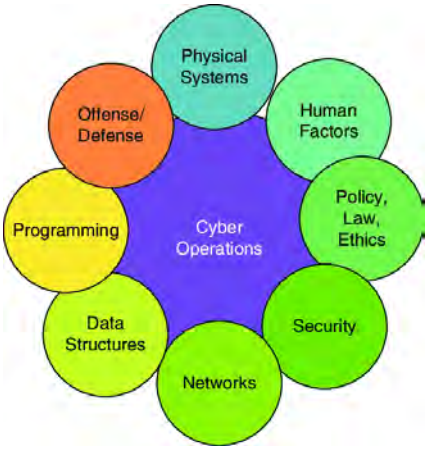

6- https://fas.org/sgp/crs/natsec/IF10537.pdf, Cyberspace Operations, access date: 12/01/2022.

7- https://www.researchgate.net/figure/The-eight-knowledge-areas-of-cyber-operations_fig3_332089099.

Cyber-space Operations differ from Information Operations (IO), which are specifically concerned with the use of information-related capabilities during military operations to affect the decision making of adversaries while protecting our own. IO may use cyber-space as a medium, but it may also employ capabilities from the physical domains.

Subsequently, the framework developed for military operations establishes four components for CyberOps or (CyOPS): Cyber Warfare (CyberWar), Cyber Network Operations (CyNetOps) or (CNO), Cyber Support (CyberSpt), and Cyber Situational Awareness (CyberSA)

Moreover, there are interaction conflicts among cyber-space players or actors, conflict in cyber-space through a quantitative and qualitative analysis of the intentions, capabilities, and activities of state actors in this domain, as well as an analysis of the norms and rules relevant to cyberspace. Cyber operations are taking a leading role in conflicts between states, and recently the risk of a major cyber incident between nation states has been described as a major threat in national security strategies.[8] This could be illustrated as shown in table below (Table 1)[9], that shows what type of consequences are resulted from such conflicts:

8- https://www.clingendael.org/pub/2019/strategic-monitor-2019-2020/conflict-in-cyberspace/, access date: 23/2/2022.

9- Translated from the book "Cyberstratégie l'Art De La Guerre Numérique" by Bertrand Boyer.

	State Actor	Non-State Actor	Economic Actor	Unknown Actor
State Actor	Cyber-war	Cyber-crisis Cyber-crime Cyber-terrorism Cyber-war	Cyber-crime Cyber-crisis Cyber-espionnage Cyber-war ?	Cyber-crisis
Non-State Actor	Cyber-crisis Cyber-crime Cyber-terrorism Cyber-war	Cyber-criminality Aggravated Cyber-criminality	Cyber-criminality Aggravated Cyber-criminality	
Economic Actor	Cyber-crime Cyber-crisis Cyber-war ?	Cyber-criminality Aggravated Cyber-criminality	Cyber-crime competition	
Unknown Actor	Cyber-crisis			

Another issue is the debate that always occurs if cyber-space players favor the offense, as many analysts and policymakers claim. In the case of the Stuxnet[10], three factors undermine any cyber offensive advantage, as demonstrated in a cost-benefit analysis of the operation against Iran.

- First, any measurement of the offense-defense balance must consider a cyber operation's value as well as its cost to both sides.

10- The first digital operation that targeted the Iranian Nuclear Plant in 2010.by USA & Israel.

- Second, organizational capabilities play a significant role in determining the balance.
- Third, offensive advantages decline when attackers target physical infrastructure rather than information networks.[11]

Cyber-space operations are categorized into the following:

i. Offensive Cyber-space Operations (OCO):

Intended to project power by the application of force in and through cyber-space. These operations are authorized like operations in the physical domains.

As mentioned before, Offensive Cyber Operations refer to computer activities to disrupt, deny, degrade, and/or destroy. Offensive cyber operations generally take place across multiple stages. Prioritizing offensive operations can increase the fears of the adversaries, their suspicions, and readiness to take offensive action. Cyber offenses consist of cyber exploitation (intelligence gathering) and cyber-attack (disrupting, destroying, or subverting an adversary's computer systems). An adversary can simply mistake defensive cyber exploitation for offensive operations because the distinction is a matter of intent, not technical operation. The difficulty of distinguishing between offensive and defensive tactics makes mistrustful adversaries more reactive, and repeatedly conducting offensive cyber operations only increases distrust. A focus on offensive operations can also increase vulnerabilities; for example, secretly stockpiling information about vulnerabilities in computers for later exploitation, rather than publicizing and helping civil society to mitigate those vulnerabilities, leaves critical infrastructure vulnerable to attack.[12]

11- https://www.belfercenter.org/publication/what-cyber-offense-defense-balance-conceptions-causes-and-assessment, access date: 12/2/2022.

12- https://www.belfercenter.org/publication/why-cyber-operations-do-not-always-favor-offense, access date: 25/01/2022.

ii. Defensive Cyber-space Operations (DCO):

Intended to defend main military or other friendly cyber-space. These are both passive and active defense operations and are conducted inside and outside of the Information Networks. The common assumption that the offense governs cyber-space is dangerous and deeply misguided.

The main Cyber-Defense target is to prevent the success of cyber-attacks. Usually, any cyber-attack follows a specific pattern known as the "cyber kill chain". The footsteps of the "cyber kill chain" consist of the following:

- Reconnaissance: is the step where the target is identified.
- Weaponization: is the phase where preparation and staging take place.
- Delivery: when the malware is delivered to the target, then the operation launches.
- Exploitation: takes place when software, hardware, or human vulnerability occurs.
- Installation of a persistent backdoor to maintain access.
- Command and Control: The Command & Control of the malware opens a command channel to enable the adversary to remotely manipulate the victim.
- Actions on the objective: occur when the goal of the mission are accomplished.

Consequently, a defensive cyber-space operation response action takes place, where it could be considered as a type of counter-attack. Here, both the military, as a state agent, or the private sector could perform these counter-attacks as a part of deterrence after the intrusions. Those actions could be organized on the following major goals:

- Redirect the activities of the adversaries. It includes deterring, diverting, and deceiving the attacker.

- Obviate the efforts of the attackers to make them ineffective, including preventing and preempting.
- Impede the attackers to make their efforts or capabilities wasteful, including delay and degrading.
- Detect the activities or effects of the attackers, thus making them identified.
- Limit the impact of the attackers by restricting the consequences of oppositional efforts, thus mitigating their efforts.
- Expose the attackers to take away their advantages, increase level of awareness of an attacker's characteristics and behavior by developing and sharing threat intelligence, thus allowing the defenders to be better prepared.

iii. Computer/Information Networks Operations (CNO):

Mainly intended to design, build, configure, secure, operate, maintain, and sustain military communications systems and networks across the entire domain.

CNO is a broad term that has both military and civilian application. Conventional wisdom is that information is power, and more and more of the information necessary to make decisions is digitized and conveyed over an ever-expanding network of computers and other electronic devices. Computer network operations are deliberate actions taken to leverage and optimize these networks to improve human endeavor and enterprise or, in warfare, to gain information superiority and deny the enemy this enabling capability.

In the military domain, the other capabilities are Psychological Operations (PSYOPS), Military Deception (MILDEC), Operations Security (OPSEC) and Electronic Warfare (EW).

Within the military types, CNO consists of computer network attack (CNA), computer network defense (CND) and computer network exploitation (CNE).[13]

13- https://irp.fas.org/doddir/dod/jp3_13.pdf, access date: 17/02/2022.

Computer Network Attack (CNA): Includes actions taken via computer networks to disrupt, deny, degrade, or destroy the information within computers and computer networks and/or the computers/networks themselves.

Computer Network Defense (CND): Includes actions taken via computer networks to protect, monitor, analyze, detect and respond to network attacks, intrusions, disruptions or other unauthorized actions that would compromise or cripple defense information systems and networks. Moreover, CND could be outline Computer Network Defense as an aspect of NetOps (Network Operations).

Computer Network Exploitation (CNE): Includes enabling actions and intelligence collection via computer networks that exploit data gathered from target or enemy information systems or networks.

A convergence between Electronic Warfare (EW) and Cyberspace Operations effects is illustrated in the following figure (Fig.3)[14]:

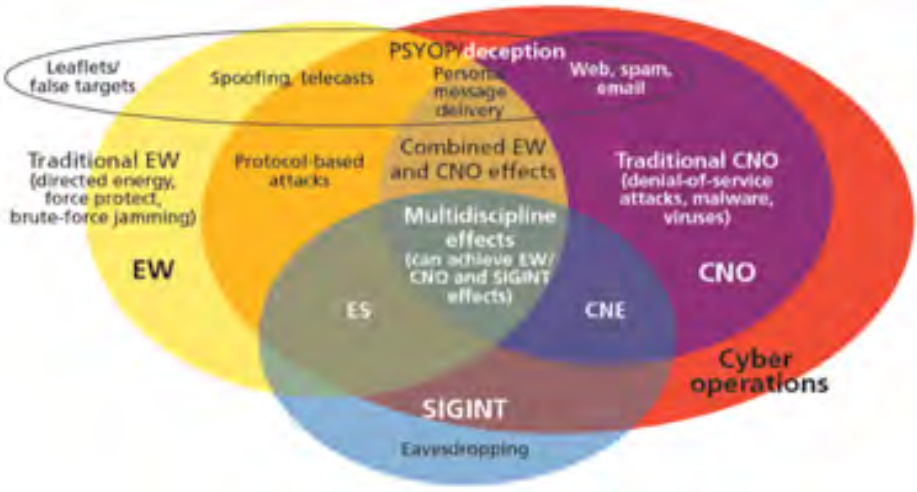

14- https://cyberdefensereview.army.mil/CDR-Content/Articles/Article-View/Article/1136055/convergence-of-cyberspace-operations-and-electronic-warfare-effects/, access date: 26/02/2022.

iv. Cyber-deterrence Operations

"For to win one hundred victories in one hundred battles is not the acme of skill. To subdue the enemy without fighting is the acme of skill."- Sun Tzu[15]

Just as nuclear deterrence is defined by the capability and clear will to respond in-kind quickly and decisively, effective cyber deterrence requires the will and capacity to respond to a cyber-attack with an equal or greater blow.[16]

The main techniques of Cyber-deterrence are based on:

- Deterrence by Retaliation
- Deterrence by Punishment
- Deterrence by Denial
- Deterrence by Entanglement
- Deterrence by Signaling
- Deterrence by Assimilation
- Deterrence by Association
- Deterrence by Norms and Taboos

Cyber-space Deterrence could not be specifically considered as pure defensive action or offensive part of Cyber-space Operations due to many challenges and limitations, as these deterring operations, practically, are a whole-of-government and whole-of-nation effort. Among these limitations are:

a. The first of these is the attribution challenge compounded by the speed of the domain.

b. The second is the unknown nature and identity of the adversary or attacker, thus not able to consider it as nation or

15- Sun Tzu was a Chinese general, military strategist, writer and philosopher who lived in the Eastern Zhou period of ancient China. Sun Tzu is traditionally credited as the author of The Art of War, an influential work of military strategy that has affected Western and East Asian philosophy and military thinking.

16- http://www.airforcemag.com/MagazineArchive/Pages/2019/January%202019/Editorial-US-Needs-a-Cyber-Deterrence-Plan.aspx, access date: 11/02/2022.

state attack or non-state attack, which hardens the methodology of response in accordance to who is sponsoring the attack, and consequently, there is evidence of the resources or the legal standing to validate the identity of the attackers.

c. The third limitation to cyber-space deterrence is that the first-strike advantage cannot be deterred. Even though Sun Tzu[17] wrote: "Know the enemy and know yourself", but in cyber-space so many vulnerabilities are unknown.

d. The fourth, which is the Zero-day, where time and method of attacks on vulnerabilities could not be defined.

e. The fifth is a risk of asymmetric vulnerability to attack in cyber-space, that is, the threat that the use of a capability could backfire. As one actor develops offensive and defensive capabilities, other actors will strive to improve their offensive and defensive skills as well.

f. Lastly, cyber-space actors have a different risk tolerance than those acting in a physical domain due to their perceived anonymity, invulnerability, and global flexibility.

Deterrent options can be either passive (latent) or active. Passive, or latent, deterrence is a defensive measure also referred to as deterrence by denial. Active deterrence is achieved through the threat of retaliation, or rather, deterrence by punishment.

However, a successful active deterrence requires attribution, signaling, and credibility. Any target considered for deterrence must be attributable and identifiable. As an example, in the nuclear arena, the US has matured its capability in forensics to determine the origin of nuclear material regardless of the source.[18]

But as regarding to cyber-attacks, there are also some limitations, where there are some few prerequisites that should be present such

17- Ibid.

18- https://ndupress.ndu.edu/Publications/Article/577560/the-limits-of-cyberspace-deterrence/, access date: 08/02/2022.

as the talent of the hacker, intelligence on the target, exploitations to cope with the vulnerabilities assigned with such intelligence, perfect device for attack, and suitable network connection. Moreover, there should be a focus on the three dimensions of the attack to be efficient, which are the intensity of the attack, duration of the attack, and evolution of the attack. Accordingly, deterrence can be applied in specific forms[19], where its type of application could be summarized as follows:

- Cyber Deterrence Operations are not totally possible because of:

- Hackers and types of penetrations are not known.

- Level of awareness among societies still relatively low.

- Attackers use a lot of Social Engineering, and applications to check network vulnerabilities, such as 'Nmap', i.e. the network mapper, sites such as www.exploitdb.com, NVB (National Vulnerability Database), or site of MITRE[20] that publishes legally the information, but used illegally by the "darkweb".

Accordingly, writing your exploit (exploit.db) will lower the level of probability of attacks, thus make it easier for writing the attack graph/path.

- To deter, you have to:
  - Structure your offensive platform.
  - Know your system.
  - Define network, operating system, services…
  - Define your vulnerability.
  - Have your penetration test tools.
- Offense is limited as long as:

19- Cyberdeterrence and Cyberwar, Martin Libicki, 2009, p.60.

20- US Corporation, non-profit organization, manages federally funded research and development centers.

- Individuals and organizations are not well patched with security.

- Skills are not well built up.

- Proper Defense needs:

  - Policy creation

  - Strategy creation

  - Build borderline with best firewall.

  - Training

  - Creation of CERT/CSIRT, i.e. the Computer Emergency Response Teams & Computer Security Incident Response Teams.

  - Building Cyber Security Operations Center (C-SOC) that consolidates organization functions of incident monitoring, detection, response, coordination and computer network defense tools engineering, operation, and maintenance.

- To attain the minimum necessities required for acceptable needs for deterrence, I believe the following are required:

  - Developing a response mechanism to guide deterrence after threat and attackers identification.

  - Developing protection and detection measures.

  - Creating and enhancing resilient systems.

  - Sharing collective responsibility in cyber-security.

  - Training and enhancing level of awareness.

  - Increasing capabilities through the improvement of penetration detection, after assessing risk exposure.

  - Creating norms with enforcement capabilities.

  - Establishing contingency plans, developing a response plan to reduce the impacts of the threats or attacks.

  - Assigning policies and strategies.

- Strengthening international law enforcement, cooperation, and legislation.

- Developing policy and legal procedures.

- Developing other credible response option

- Pursuing partnerships

- Securing cyber-space

- Strengthening defense

- Conducting cyber-space deception.

Accordingly, supporters of active, offensive Cyber Operations argue that they could have a deterrent effect on potential cyber attackers, and consequently, the attackers would think twice about attacking if a digital counter-attack might be the consequence. The idea that offensive cyber capabilities should have a deterrent effect was one reason why the new US cyber doctrine was adopted in 2018. The same assumption is implicit in the debate about cyber counterattacks, i.e. hacking back, which was adopted in Germany. Hitherto, these assessments are based on a superficial understanding of deterrence. Cyber deterrence by the threat of retaliation works differently than that of nuclear deterrence. Problems of attribution, displays of power, controllability, and the credibility of digital capabilities increase the risk of deterrence failure.(21)

Additionally, there is an important role of Cyber Intelligence, on the levels of strategic, operational, and tactical, within Cyber Operations in Cyber-space.

C. Phases of Cyber Operations

i. Design

The Cyber Operational design will focus on:

21- https://www.swp-berlin.org/10.18449/2019C34/m, SWP Comment 2019/C 34, August 2019, access date: 03/02/2022.

a. Operational Design.

b. Strategic Direction and Cyber-space

c. Cyber-space Strategic Environment.

d. Cyber-space Operational Environment.

e. Defining the Problem: Threats and Challenges in Cyber-space.

f. Cyber-space Assumptions.

g. Cyber-space Actions and the Operational Approach.

h. Identifying Cyber-space Decisions and Decision Points.

i. Refining the Cyber-space Operational Approach.

j. Developing Cyber-space Planning Guidance

ii. Planning

a. Joint Planning Process.

b. Cyber-space Operational Planning

c. Cyber-space in Operational Orders (according to existing Cyber Doctrine & Strategy).

iii. Execution

a. Execution.

b. Cyber-space Operations during Execution.

c. Cyber Effect Request Form to establish boundaries within which the operational approach must fit.

iv. Review & Evaluation

A process and methodology to assess phases of operations to provide an overview and feedback after analyzing every step in each phase to re-correct towards a more preventative and successful formative assessment for better future outcomes.

D. Challenges & Concerns in Cyber Operations

Cyber activity does not occur in a vacuum. It is, or at least should be, tied to a state's broader geopolitical objectives.

Cyber operations raise many issues and challenges due to the engagement of multiple actors and actions in an asymmetrical scale, capabilities development, and disinformation operations.

i. Challenges:

Nations that have cyber actions and interests in the cyber-space focus on the following challenges:

a. Ensuring its Joint Cyber-Force Command can achieve its missions in a contested cyber-space environment;

b. Strengthening its Joint Cyber-Force by conducting cyber-space operations that enhance its military advantages;

c. Defending its critical infrastructure from malicious cyber activity that alone, or as part of a movement, could cause a significant cyber incident occurring on, or conducted through a computer network; that is (or a group of related events that together are) likely to result in demonstrable harm to the national security interests, foreign relations, or its economy, or to the public confidence, civil liberties, or public health and safety.

d. Securing its most critical information and systems against malicious cyber activity, including national information on non-national-owned networks;

e. Expanding national cyber cooperation with inter-agency, industry, and international partners.

Building Cyber Operational capabilities

f. High profile cyber-security incidents are likely to continue in the ongoing decade. Therefore, this issue will remain high on the agenda of all concerned governments and regulators, and companies should expect to see greater supervisory focus.

It is also not feasible to measure deterrence in cyber-space the same way as nuclear deterrence, where a no-attack scenario denotes that deterrence is successful. Rather, deterrence should be seen as a mitigating effort that leads potential attackers to

believe it is not in their best interest to attack. These efforts at deterrence can be further enhanced by improving the accuracy of attribution, the detection of cyber incidents regardless of size, and ensuring that timely action is taken against cyber-attackers.

ii. Concerns:

The rapid growth of the digital economy means that businesses are more susceptible to cyber threats, so basically the main concerns are related to the following:

a. Offensive Operations:As stated earlier, Offensive Cyber Operations seek out the gap or vulnerability through hacking, and find a way to disable the operations through network attacks as form of malware, phishing, Denial of Service (DoS), SQL injections, zero-day-exploit,...[22]

As Offensive Cyber Operations are the combination of people, technologies, and organizational attributes that jointly enable cyber-attacks, the adversarial manipulation might focus on their (de-)escalatory potential in terms of diplomatic tension, instability, or power. This leads for a re-orientation toward considering the attack as ordinary violence or considerable way of war, and thus resulting in violent state actions, in both repressive and interstate situations. Acknowledging the different terms or processes in dealing with such offensive acts, an important analytical and political consequences could erupt.

b. Defensive Operations: Though the Cyber-Defense Operations is to prevent the success of cyber-attacks, the governments have to fight the complexity of digitalization in different battles:

- Who is the target?
- Where is the source of attack, and what type?
- Lack of a corporate security program cooperation.

22- Op. cit. p. 10.

- Missing security measures.
- Usage and Application of defense strategy.
- Application of security model that is made up of the three main components: **confidentiality, integrity, and availability.**

Subsequently, a rapid defensive response should be taken to face the attack, using the adequate tools according to type of attack: command & control capability, espionage, military and strategic data stealing, ransomware, cloud-computing issues, artificial intelligence (AI) or machine language (ML), distributed denial-of-service (DDoS), or crypto & block-chain attacks.

Here rises the effect of changes in the nature of responsive power to be used, from "Hard Power", which rests on coercion and payment using economic and military tools, to "Soft Power" that rests on framing agendas, and attraction or persuasion, and finally evolving to "Cyber Power".

Consequently, other concerns are related to the capability of:

- Creating partnerships, between governments and the private sector that dominate cyberspace, to share information they believe relevant to cyber threats.
- Developing functioning legal frameworks and enforcement capabilities to target and prosecute cyber-crime.
- Encouraging a flexible, secure, and trusted global cyber operating environment that supports international cyber-security.[23]

c. Unspoken Rules

Usually, in cyber-war there are no spoken rules, and cyber-operations do not occur in a vacuum. Moreover, lack of legal norms invites cyber-conflicts, and absence of norms that govern aggressive actions in cyber-space as a potential cause of conflict

23- Military cyber threats, https://www.ia-forum.org/Files/YFXUQN.pdf, access date: 26/04/2022.

within this domain will negatively impact the ability to regulate the behavior in cyber-space, thus cyber-deterrence will not be like a mathematical formula only. Cyber deterrence tools will be obsolete as the adversary pays attention to his vulnerabilities and resolves them.

Zbigniew Brzezinski[24] mentioned in the book **"Identifying the Enemy: Civilian Participation in Armed Conflict"** and in his opinion to the "Financial Times" that the "Cyber age demands new rules of war".[25]

On the other side, merging skills, resources, businesses, utilities, and local capabilities together into cyber defense strengthens cyber deterrence.

But unlike conventional instruments, cyber-operations do not appear with a return address to go back to the sender. Though technical evidences such as an IP address provide victims with a possible source, it is not necessarily the identity of the attacker. Moreover, the presence of certain articles doesn't confirm the intent of the attacker or aggressor.

Additionally, there is always the issue of identifying the attacker. When an attack hits its target the effects can be shocking. Certainly, there is a strong desire to determine who is responsible, with certain nations often being cited as responsible for some of the biggest incidents in recent years, but in general the tools needed to uncover the actor rely on what are known as tools, techniques and practices (TTPs). The actors could be criminal actors, some of them are business intelligence actors, others are just contractors, and some of them are nation state actors, but many of them use very similar TTPs, i.e. in terms of tools, techniques, and practices in a significant way.

24- US diplomat and former National Security Advisor.

25- https://www.ft.com/content/170b2a62-7c5a-11e2-99f0-00144feabdc0, access date: 30/01/2022.

d. Cyber-deterrence May Not Work as Well as Nuclear Deterrence

The uncertainties or ambiguities of cyber-deterrence contrast plainly with the clarities of nuclear deterrence. In the Cold War nuclear realm, attribution of attack was not a problem. The prospect of battle damage was clear, and the 1,000th bomb could be as powerful as the first. Counterforce was possible, there were no third parties to worry about, and private firms were not expected to defend themselves. Any hostile nuclear use crossed an acknowledged threshold, no higher levels of war existed, and both sides always had a lot to lose.

On the other hand, though the threat of retaliation may dissuade cyber-attackers, the difficulties and risks suggest the risks of making threats to respond, at least in kind. Definitely, an explicit deterrence posture that encounters a cyber-attack with obvious effect, but non-obvious source, creates a painful dilemma: respond and maybe get it wrong, or refrain, and see other deterrence postures lose credibility.(26)

The case for cyber-deterrence usually relies on the assumption that cyber-attacks are cheap, and that cyber-defense is expensive. If cyber-attacks can be conducted with exemption from punishment or freedom from the damaging consequences, the attacker has little reason to stop.

Furthermore, nuclear deterrence prevented the outbreak of nuclear conflict during the Cold War. But what is there about cyber-space that would prevent a similar posture from working similarly well? Plenty, as it turns out. Questions that simply do not appear with nuclear or even conventional deterrence matter in cyber-space whenever the target of an attack contemplates retaliation.

Cyber-weapons are more like intelligence assets than military

26- Op.cit. p.16, Cyberdeterrence and Cyberwar, Martin C. Libicki, p. xvi.

hardware. In this case, nations want their opponents to be afraid they exist, but not to know exactly what they are, or how big their network capabilities are.

e. Offense vs. Defense

The offense-defense balance can be assessed only for specific operations, not for all of cyber-space, as it is shaped by the capabilities of adversaries and the complexity of their goals in any conflict. When it comes to exerting precise physical effects, cyber-space does not offer overwhelming advantages to the offense. Because the capabilities of offense and defense are similar, improving defensive operations allows preparation for cyber offense without risking geopolitical instability, or increasing vulnerability to attack.

The Defensive chain vs the Offensive chain could be briefed as in the following figure (Fig.4)

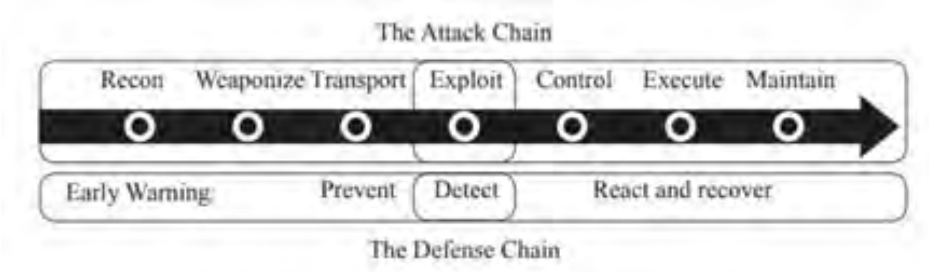

The issue of comparing or making a balance between Cyber Offense and Cyber Defense relies on the following:

1- Creating Unnecessary Vulnerabilities

Making offensive cyber operations a national priority can increase instabilities in international relations and worsen national vulnerabilities to attack. However, because the skills needed for offense and defense are similar, military offensive readiness can be maintained by focusing on defensive operations that make the world safer, rather than on offensive operations.

2- Managing Complexity

The ease of both offense and defense increases as organizational skills and capability in managing complex technology improves; it declines as the complexity of cyber operations rises. What appears to be offensive advantage is primarily a result of the offense's relatively simple goals and the defense's poor management.

3- Assessing Kinetic Effects

It is often more expensive for the offense to achieve kinetic effects, for instance, the case of sabotaging machinery, than for the defense to prevent them. An empirical analysis of the Stuxnet[27] cyber-attacks on Iran's nuclear enrichment facilities shows that Stuxnet likely cost the offense more than the defense, and was relatively ineffective.

The skills and organizational capabilities for offense and defense are very similar. Defense requires understanding how to compromise computer systems; one of the best ways to protect computer systems is to engage in penetration testing (i.e., controlled offensive operations on one's own systems). The similarity between offensive and defensive skills makes it unnecessary to conduct offensive operations against adversaries to maintain offensive capability. Thus, rather than stockpiling technologies in the hope of gaining offensive advantage, nations should develop the skills and organizational capabilities required to innovate and maintain information and communications technologies.

E. Cyber Operations Strategy as a Power Multiplier

Cyber Operations could provide strategic value, from both approaches, i.e. offensive or defensive. There is a growing number of nations who are trying to develop and invest in these

27- Op. cit. p.9.

capabilities, planning for a long-term strategy for gaining goals or acquiring power in this domain, thus achieving a force multiplier for both conventional and non-conventional assets.

Modern technology, with integrated cyber-security systems, are considered as force multiplier. Cyber-space capabilities, once in support of Information Operations (IO), will allow to deny or manipulate adversary or potential adversary decision making, through targeting an information medium, thus enhancing their power in that dimension.

On the other hand, when being considered as gaining force on one side, counter measures are supposed to be structured such as:

i. The need for an International Cyber Treaty.

ii. Development of new capabilities

iii. Putting in place the policies and organizations needed to execute the mission.

iv. Building more effective cooperation with industry and international partners.

v. Building up the Cyber Strategy.

vi. Treat cyber-space as an operational domain to organize, train, and equip in order to take full advantage of cyber-space potential.

vii. Employ new defense operating concepts to protect own networks and systems.

viii. Partner with other government, departments, and agencies, in addition to giving the private sector to enable whole-of government cyber security strategies.

ix. Build robust relationships with allies and national/ international partners to strengthen collective cyber security.

x. Leverage existing capabilities through an exceptional cyber workforce and rapid technological innovation.

Conclusion

The global economy and national security of any state are depending on cyber-space; accordingly, the efficient protection of cyber-space will be determined by, in part, on successful Cyber Operations. Moreover, as the threat from Cyber Operations will increase in the next decade, even if an extensive information security is implemented, yet proper strategies for cyber security need focused care to deal with such operations.

Cyber Operations have slowly left the empire of imagination and science fiction to become a contemporary reality. In the new existing ultra-connected societies, they are inevitable, and constitute an integral part of international relations. Nations, scholars, and NGOs have been speculating on the militarization of the Internet, in particular the deployment of military activities in cyber-space. Having cyber-space as a domain for military activities and armies are acquiring cyber capabilities, then Cyber Operations will definitely be a part the military scope, and consequently the private sector could be affected too.

On the other hand, as the Internet and the application layer are becoming a globally contested operational domain, where the entrance of state actors as contestants and aggressors create a radical shift, but the hackers and information thieves, who had limited resources, mainly aiming a financial goal. Thus, state-run operations have a complete different set of targets and goals, and here, beyond the escalation implications of "defending forward," analysis highlights the limitations of cyber operations as independent tools of statecraft.

Within Cyber Operations, the ambiguous offensive-defensive duality of cyber tools, operations, and, in some cases, CERTs[28] procedures, raises challenges similar to those posed by national

28- Op. cit. p.17.

ballistic missile defenses in nuclear-armed states. Building effective defenses on a scale that could match an opponent's nuclear-armed missile arsenal could be a way to lower the risk of initiating offensive attacks by reducing the victim's capacity to retaliate.

Cyber Operations, in parallel with the continuous importance of Cyber-security, will be always in a never-ending battle, thus creating an asymmetric covert conflict with an anonymous attacker and a reactive targeted society.

Cyber Operations are inherently characterized by extremely rapid decision cycles and thus necessitate the need for a flexible organization to provide rapid coordination on national and international level, and address common interests quickly.

References

1. Cyberspace Operations, Joint Publication 3-12, USA, 2018.
2. Andrew Ruef, Introduction to Cyber-Warfare, 2013.
3. Bertrand Boyer, Cyberstratégie l'art de la guerre numérique (French Edition), Nuvis, 2012.
4. C. Maathuis, W. Pieters, and J. van den Berg, Developing a Cyber Operations Computational Ontology, 2018.
5. Cyber Operations and International Law, Cambridge University Press, 2020.
6. Information Operations, Joint Publication 3-13, USA, 2014.
7. Jan Kallberg, Bhavani Thuraisingham, Strategic Intelligence Management, 2013.
8. Kenneth Waltz, The Emerging Structure of International Politics, 1993.
9. Martin C. Libicki, Cyberdeterrence and Cyberwar, 2009.
10. Rebecca Slayton, Why Cyber Operations Do Not Always Favor the Offense, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, 2017.
11. Tallinn Manual on The International law Applicable to Cyber Warfare, Cambridge University Press, 2013.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

L'ESS et les enjeux de sa réglementation au Liban

Dr. Siham Rizkallah
Maitre de Conférences
à l'Université Saint Joseph de Beyrouth

Introduction

L'Economie Sociale et Solidaire (ESS) ou le secteur à but non lucratif, connu dans certains pays par le «Troisième secteur» vu ses propres principes qui le différencient de la dichotomie des secteurs publics et privés est né au 19eme siècle dans le but de répondre aux besoins sociaux croissants face aux grandes mutations de la période d'industrialisation. L'ESS constitue une voie indispensable pour l'introduction des principes de non lucrativité, d'égalité sociale et de réalisation du Développement qui rend l'économie au service de la société.

Le Liban qui se distingue par un système économique libéral qui le différencie de son entourage arabe ou l'Etat est davantage interventionniste dans la vie économique, se distingue aussi par le développement des structures de son secteur non lucratif bien qu'avec des réglementations propres à chacune et

lutte toujours pour une loi commune pour l'ESS. A partir de là, il s'avère intéressant de voir dans une première partie l'aperçu historique des structures ESS au Liban, de mettre l'accent dans une deuxième partie sur les principales caractéristiques de ses structures ESS au Liban et de mettre l'accent dans une troisième partie sur la nécessite d'une loi ESS permettant de reconnaître ce troisième secteur et d'assurer la labellisation de ses structures ?

1. Evolution historique (en respectant la chronologie depuis 1937)

Parmi les pays arabes, Le Liban est l'un des pays qui assure le meilleur terrain fertile au Développement de l'ESS en raison de la liberté exceptionnelle de fonder des ONG, associations, ou autres structures de l'Economie Sociale…

L'économie sociale connaît une evolution croissante: les coopératives sont entrées dans le concept juridique de la région arabe au début du XXe siècle et comptent plus de 30 000 coopératives, principalement agricoles, principalement irakiennes et libanaises. En Iraq, la Fédération générale des coopératives a été créée en 1971 pour permettre au Gouvernement de jouir d'une autonomie financière et administrative au sein du Gouvernement en l'espace de dix ans. Elle compte 16 coopératives et 881 coopératives locales, 221 coopératives de consommation, 49 coopératives spécialisées et trois fermes collectives[1].

Au Liban, l'action coopérative a commencé en 1937 et un cadre juridique n'a été adopté qu'en 1964 avec la promulgation d'une loi pour les sociétés coopératives. Depuis 1973, la Direction générale des coopératives est responsible du mouvement coopératif au Liban, notamment en ce qui concerne sa diffusion et son développement, fournit des orientations aux sociétés coopératives,

1- قطاع التعاونيات في لبنان : ما دوره؟ وما مستقبله؟ منظمة العمل الدولية مكتب االقليمي للدول العربية، 2018

aux fédérations, caisses mutuelles et aux fédérations. La première coopérative au Liban était la coopérative agricole d'Abadiya.

La loi régissant le secteur coopératif au Liban a été promulguée en 1964 (décret n° 17199) puis modifiée en 1972, 1977 et 1983. La loi définit les coopératives comme des organisations à but non lucratif, mais vise à améliorer les conditions sociales et économiques de leurs membres en coopérant les unes avec les autres. Les premières modifications apportées en 1972 et 1977 ont entraîné la modification de trois articles, y compris les caractéristiques de la coopérative et l'examen de la gestion des coopératives par le conseil d'administration. La loi a été modifiée à nouveau en 1983 avec la modification de deux articles. En renforçant le contrôle des activités de coopération par la Direction générale des coopératives chargée de l'enregistrement de toutes les coopératives au Liban. En vertu de la loi, les coopératives sont exemptées de certaines taxes, dont la plus importante est la taxe sur les bénéfices, les taxes de construction et de location dans la municipalité, ainsi que les frais de financement de contrats et les taxes sur les biens immobiliers[(2)].

Par ailleurs, le mouvement mutuel au Liban a vu le jour en 1977 avec le décret loi No 35/77 du 9 mai 1977 et le décret législatif 1977/515 du 5 octobre 1977 réglementant le fonctionnement caisses mutuelles. L'objectif n'était pas de dispenser l'Etat de ses responsabilités de protection sociale à l'égard des citoyens libanais mais d'introduire des systèmes de travail collaboratifs ayant connu des expériences réussies dans les pays développés. Le règlement fondamental de l'Association Internationale des Mutuelles (AIM) souligne le fait que l'adhésion aux caisses mutuelles constitue un pacte libre permettant a des personnes inégales de point de vue matériel, sanitaire et social de devenir un groupe solidaire ayant des droits et devoirs égaux.

2- Rizkallah Siham (2017), Le 3e secteur, un pont entre l'économie sociale et la RSE, 07 octobre 2017.

La coopération en l'absence d'un système de soins de santé couvrant l'ensemble des Libanais est un catalyseur de la culture générale du Liban, par le biais d'abonnements gratuits et payants aux fonds communs de placement, ce qui permet à la famille libanaise de disposer de fonds communs de placement pour se protéger contre les risques de maladie et d'hospitalisation.

Bien que les institutions et les structures du secteur de la solidarité sociale soient nombreuses, les ONG sont restent les structures ESS les plus importantes au Liban: plus de 10 000 associations enregistrées auprès du ministère de l'Intérieur (y compris des petites associations ayant des activités et des objectifs spécifiques), dont nombreuses sont actives en coopération avec les ministères y compris le ministère des Affaires sociales, entre les soins aux enfants et aux personnes âgées, les femmes détenues, les personnes ayant des besoins spéciaux, les droits de l'homme, la protection de l'environnement et le développement intégré.

Sachant que la loi des associations libanaises revient à la loi ottomane du 3/8 / 1325-1909. Elle a été modifiée par la loi du 04/06/1931 et le décret législatif n° 41 du 28/09/1932. Ainsi que la circulaire 10 / M / 2006 relative à la création d'un nouveau mécanisme permettant au ministère de l'Intérieur et des Municipalités de prendre note de la création d'associations au Liban et de faciliter son application et ses modifications aux dispositions de la loi de 1909 sur les associations: (Sociaux, culturels, politiques, etc.), les fondateurs de l'association soumettent au ministère de l'Intérieur et des Municipalités, le statut fundamental et le règlement interne, puis chaque année la liste renouvelée des membres ainsi que le relevé de compte de l'exercice precedent et le budget de l'exercice suivant.

Si dans la période d'or de l'économie libanaise des années soixante et soixante-dix les coopératives ont connu un grand soutien de la part de l'Etat, la période de guerre civile au Liban (1975-1990)

s'est traduite par une grande détérioration de ces privilèges avec l'incapacité de l'Etat de poursuivre ces interventions.

Le fonctionnement des ONG au Liban est régi par une loi spécifique permettant à tout rassemblement de cinq personnes de créer une ONG et de constituer son conseil d'Administration fondateur par simple soumission de leur règlement fondamental et règlement interne a ministère de l'Intérieur, qui s'occupera de faire l'enquête nécessaire pour vérifier qu'il ne s'agit pas d'un rassemblement qui s'oppose aux principes et valeurs reconnues dans la constitution libanaise et ne cache pas des objectifs terroristes ou illégaux…

Sachant que les premières actions de l'ESS ont débuté au Liban pendant les années de guerre civile (1975-1990) sous le chapeau d'associations caritatives et humanitaires imposées par les circonstances exceptionnelles de conflits armes, de présence de victimes et de blesses, en plus des situations de déplacement de la population dans certaines régions, de besoins alimentaires et de médicaments et de soins médicaux dans d'autres[3]…

Pendant la période de guerre et jusqu'à l'année 1987, la plupart des ONG consistaient en des associations familiales et ce n'est qu'à partir de 1998 que les associations commencent à définir des objectifs bien ciblés et déterminés et qu'en l'an 2000 qu'elles commencent à avoir le statut actuel des ONG et à partir de 2004 la loi leur permet de commencer à avoir le statut actuel de ONG qui se contentent de donner une information de leur création au ministère de l'Intérieur sans besoin d'attendre une approbation de sa part autre que sa publication de l'information relative à leur fondation et leur statut dans le journal officiel.

En 2007, lors de la conférence des pays donateurs du Liban (Paris 3) après la guerre avec Israël 2006, les donateurs internationaux

3- جوني حسن، "المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي الاجتماعي في لبنان"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 89، تمّوز 2014

avaient besoin de financer directement des acteurs de la société civile (ONG, fondations…) qui manquaient jusque-là d'outils et d'institutionnalisation et de capacité de rédiger des projets selon des critères internationaux. Pour cela, le financement s'est adressé essentiellement au Conseil de Développement et de Reconstruction CDR afin de les affecter aux ONG capables de réaliser des projets ciblés et de présenter des rapports conformes aux critères internationaux.

A partir de là, les ONG libanaises ont commencé à forger la voie d'amélioration de leurs compétences et l'amélioration de leur capacité en termes de rédaction de projets, de management, de travail de budget…

2. Etat des lieux actuel (quels sont les secteurs d'activité de l'ESS? Quel statut ont ces structures appartenant à la sphère de l'ESS ?)

Selon une étude publiée par Khaldoun Abou Assi (2015), professeur a l'Université de Texas A&M aux Etats-Unis[4], il existe près de 15,000 ONG au Liban[5] alors que le nombre d'associations enregistrées officiellement auprès du ministère de l'Intérieur jusqu'au début de 2017 est aux alentours de 7,000 ONG selon une étude réalisée par I-Monthly (Information international)[6], en plus de coopératives et de mutuelles enregistrées au ministère de l'agriculture et de clubs sportifs enregistrés au ministère de la Jeunesse et du Sport... Par ailleurs, la Fédération des caisses

4- Abou Assi, K. (2015). The third wheel in public policy: an overview of NGOs in Lebanon. Public administration and policy in the Middle East, 215-230.

5- Abou Assi, K. (2015). The third wheel in public policy: an overview of NGOs in Lebanon, p.7 (The NGO Sector in Lebanon), https://ghi.aub.edu.lb/wp-content/uploads/2019/12/The-Third-Wheel-in-Public-Policy-An-Overview-of-NGOs-in-Lebanon.pdf, Khladoun AbouAssi is an Assistant Professor at Bush School of Government, Texas A&M University, USA.

6- الجمعيات ذات المنفعة العامة: محاصصة طائفية وسياسية.
الأربعاء ١٢ تموز ٢٠١٧, https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_4421_

mutuelles pour la santé au Liban compte 64 fonds[7] répartis dans tout le pays, fournissant des services à environ 300 000 citoyens représentant environ 8% de la population libanaise.

Aussi le nombre total de coopératives enregistrées au Liban est passe de 45 coopératives en 1971 à 1238 coopératives en 2017[8]. Ces coopératives sont réparties dans tout le Liban et sont principalement concentrées dans le sud et Nabatiyeh, ainsi que dans le nord du Liban, Akkar et le Mont-Liban, et se situent dans l'ouest de la Bekaa, de Zahle et de Beyrouth. La moitié des coopératives enregistrées sont à 51% des coopératives agricoles et environ un quart est engagé dans le secteur agro-alimentaire. Actuellement, plusieurs organisations internationales sont en train d'investir dans le financement des programmes qui visent à accroitre les capacités des ONG libanaises (commission européenne, USAID…) afin d'atteindre le niveau qui leur permettraient de devenir les partenaires de demain dans l'exécution de projets de développement durable dans le pays[9].

Statut des Caisses Mutuelles au Liban:

Les caisses mutuelles sont des associations de personnes fondées sur le désir de solidarité et d'assistance qui ne sont pas à but lucratif. L'objet de la mutuelle est de travailler au profit de ses membres ou de ses familles et au moyen de leurs abonnements ou cotisations qu'ils paient, afin d'atteindre tout ou partie des objectifs suivants :

1- Couverture des conséquences d'événements et de dangers affectant les membres ou leurs familles, que ce soit en leur personne, leur propriété ou leur investissement.

7- غسان ضو (٢٠١٤) " أكثر من ٣٠٠ ألف مستفيد من خدمات صناديق التعاضد الصحية"، مجلة الصحة والانسان، العدد ٢٧، ص ٢٩
https://www.syndicateofhospitals.org.lb/Content/uploads/SyndicateMagazinePdfs/2262_28-29ar.pdf

8- منظمة العمل الدولية (2018)، قطاع التعاونيات في لبنان. ما دوره؟ ما مستقبله؟
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_644726.pdf

9- Arenas D, Lozano JM, Albareda, [2009] L, " The role of NGOs in CSR: Mutual perceptions among stakeholders", Journal of Business Ethics 88 (1), 175-197.

2- Indemnisation en cas de décès, de maladie et d'accidents physiques qui les affectent, eux ou leur famille.

3 - Tel que modifié par le décret législatif n° 147 du 31-12-1977 (Aide Membres en cas de mariage, naissance et fin de service).

4- Encourager l'éducation et la spécialisation dans toutes ses branches, et leur fournir aide, bourses et prêts

La caisse mutuelle ne peut pas répondre aux intérêts de personnes autres que ses membres et leurs familles. Elle jouit de la personnalité juridique et a également le droit d'accepter des dons et des subventions. Elle a le droit de posséder et d'investir les fonds mobiliers et immobiliers nécessaires à la conduite de ses affaires ou à la réalisation de ses fins.

En plus des membres effectifs qui bénéficient des avantages prévus des caisses mutuelles en échange des contributions qu'elles versent, les personnes peuvent adhérer comme membres d'honneur aux caisses mutuelles pour faire des contributions, des offrandes ou des subventions sans bénéficier d'aucun avantage.

Les mineurs peuvent être membres de caisses mutuelles sous réserve du consentement de leurs tuteurs.

Certaines conditions doivent être remplies pour autoriser la création des caisses mutuelles comme les conditions de dépôt des candidatures, l'établissement et les délais de décision, la préparation et la certification des règlements fondamentaux et internes ainsi que les conditions d'adhésion et de retrait.

Chaque membre du fonds dispose d'une voix, quelle que soit la valeur de sa contribution.

Statut des Cooperatives

Les coopératives au Liban sont de différentes catégories en fonction de la nature de leur travail et leurs objectifs. Par conséquent, la direction générale des coopératives du ministère de l'agriculture chargée de ce dossier a identifié les différents

types de coopératives qui existent au Liban comme suit :

1- Les coopératives agricoles regroupent un groupe de personnes travaillant dans le secteur agricole de façon permanente ou saisonnière, dont l'objectif global est d'améliorer les conditions économiques et sociales des membres.

2- Les coopératives de consommation regroupent un large groupe de citoyens, quelles que soient leurs conditions de travail et leurs conditions sociales et économiques, cette catégorie de coopératives cherche à fournir des biens de consommation à ses membres au moindre coût possible.

3- Les coopératives résidentielles visent à acheter ou à construire des logements pour leurs membres au moindre coût possible.

4- Les coopératives artisanales permettent d'améliorer les conditions économiques et sociales de leurs membres, ainsi qu'à sécuriser les méthodes et exigences de production à des prix réduits, ainsi qu'à assurer la commercialisation de la production des membres sur les marchés locaux et étrangers.

5- Les coopératives culturelles visent généralement à organiser des séminaires culturels de toutes sortes et œuvre à diffuser la production intellectuelle des membres.

6- Les coopératives industrielles et productives spécialisées surtout dans la production agroalimentaire et l'industrie de textile ainsi que les broderies et à la commercialisation de la production.

7- Les coopératives de services et d'organisation comprennent un groupe de petits commerçants et visent à trouver des marchés et des chantiers à vendre et à organiser ces marchés ainsi qu'à sauvegarder les intérêts des membres.

Une coopérative est composée d'un groupe de personnes et ayant un capital illimité sans but lucratif et est établie conformément aux dispositions de la présente loi et son objectif est d'améliorer le statut économique et social de ses membres en concertant leurs

efforts conformément aux principes généraux de coopération.

Chaque coopérative doit avoir un nom spécial qui exprime ses caractéristiques, son type de travail et son poste, à condition qu'elle ne soit associée au nom d'aucune personne. Il est interdit à toute institution autre que les sociétés coopératives constituées conformément aux dispositions de la présente loi de contenir le nom de "coopérative" ou ses dérivés.

La loi qui régit les coopératives au Liban modifiée par le décret 3508/1972) affirme qu'elles ne peuvent pas répondre aux intérêts de personnes autres que leurs membres, sauf si ses règles stipulent le contraire, à l'exception des opérations de crédit qui ne peuvent jamais être effectuées au profit de non-membres.

Les coopératives au Liban ont la personnalité juridique et ont le droit de posséder des fonds mobiliers et immobiliers et de contracter avec d'autres afin d'atteindre les objectifs stipulés dans ses statuts, et ils ont également le droit d'accepter des dons et des subventions.

Les sociétés coopératives sont divisées en termes de responsabilité de leurs membres en deux types:

1 - Sociétés coopératives à responsabilité limitée dont les membres sont responsables dans la mesure de la valeur de leurs parts dans l'association ou d'une valeur supérieure à celle déterminée par le système associatif.

2 - Sociétés coopératives à responsabilité illimitée dans lesquelles les membres sont personnellement et solidairement responsables des obligations de l'association même après sa dissolution et sa liquidation.

Les coopératives scolaires peuvent être établies dans des établissements d'enseignement publics et privés, primaires, complémentaires, secondaires, universitaires, techniques et professionnels, dont l'objectif est de réduire le fardeau des

dépenses scolaires et de contribuer à organiser le temps libre des élèves et à leur fournir une formation citoyenne et coopérative et à les encourager à épargner et à économiser et à leur donner la possibilité de réellement s'occuper des programmes de développement local et national en appliquant les principes de coopération.

L'excédent net est le reste des revenus annuels après déduction des frais généraux et amortissements.

1 - Tout excédent résultant de relations avec des non-membres est garde sous forme de réserves.

2 - Le reste de l'excédent net est prélevé. Un montant de 25% est transféré aux réserves des coopératives à responsabilité limitée et de 50% aux coopératives à responsabilité illimitée. Le reste est réparti comme suit:

Les membres reçoivent des intérêts sur leurs actions à un taux déterminé dans le système coopératif à condition qu'il ne dépasse pas le taux spécifié par l'union nationale des coopératives et que la valeur totale des intérêts payés ne dépasse pas 25% de l'excédent.

Pas plus de 5% de l'excédent net est alloué aux travaux urbains, sociaux ou culturels décidés par l'Assemblée générale dans la zone de travail de la coopérative.

Le reste de l'excédent est distribué aux membres sur la base de leurs relations avec l'association, et c'est ce qu'on appelle le "retour". Quant aux coopératives dont le but est le crédit, les revenus ne sont pas distribués aux membres, mais sont reportés sous forme de réserve.

Les coopératives et leurs syndicats ont le droit d'emprunter auprès des institutions financières et bancaires et de l'Union nationale des coopératives afin de financer leurs projets ou de prêter à leurs membres à condition d'obtenir l'approbation de l'assemblée générale sur le montant des prêts et leurs conditions

et la valeur des intérêts. Les coopératives ont le droit de posséder les institutions commerciales nécessaires à leurs activités et bénéficient dans ce cas des dispositions relatives à la vente, à la libération et à l'hypothèque des institutions commerciales prévues par le décret législatif n ° 11 du 11/7/1967.

Les coopératives sont dissoutes et liquidées et leur enregistrement est annulé par décision du chef du service de coopération dans les cas suivants:

1 - Si elle ne démarre pas son activité dans un délai d'un an à compter de la date de publication de sa décision au Journal officiel.

2 - S'il expire.

3 - Si le nombre de ses affiliés tombe en dessous de la limite légale et que vous n'êtes pas en mesure de combler cette pénurie au cours de l'exercice.

4 - S'il est prouvé qu'elle est dans un état de difficulté ou de handicap, avec lequel elle ne peut pas remplir ses obligations.

5 - Si elle néglige un délai d'un an pour effectuer le travail pour lequel elle a été établie.

6 - S'il est prouvé à l'issue d'une enquête locale menée par le service de la coopération qu'il mène, en tant qu'association, une action politique ou confessionnelle ou que des conflits internes entre membres empêchent sa poursuite de travail.

7 - Si elle continue de violer les lois, règlements et dispositions de son règlement malgré son avertissement par le Département de la coopération.

Conformément au principe de coopération générale, les sociétés coopératives ont le droit de former entre elles des sociétés unies, des fédérations coopératives régionales ou une fédération coopérative générale.

L'Union générale nationale des sociétés coopératives comprend

l'ensemble du mouvement coopératif et rassemble toutes les coopératives, les sociétés fédérées, les fédérations régionales et l'Union Nationale du Crédit Coopératif.

Statut des Associations

Le statut des associations au Liban est ancien, du temps de l'occupation des ottomans. Il définit une association comme un groupe de plusieurs personnes pour unifier en permanence leurs informations ou leurs efforts dans un but non destiné à partager les bénéfices.

La création de l'association ne nécessite pas une autorisation au préalable, mais il est nécessaire selon l'article VI de la loi libanaise d'en informer le gouvernement dès sa création. Le dépôt du statut fondamental et du règlement interne de l'association devrait être fait au ministère de l'Intérieur qui publiera une note au journal qu'elle a bien été informée de la création de cette association et lui donne un numéro spécifique. Ce numéro devrait être présentée par l'Association pour créer un compte bancaire et devrait figurer dans toutes ses correspondances.

Il n'est pas permis de fonder des sociétés sur une base illégale ou s'opposant aux dispositions des lois en vigueur ou des règles morales ou dans l'intention de porter atteinte au droit de propriété privée et la pleine propriété de l'État ou de changer la forme du gouvernement.

Il est interdit de former des associations politiques dont le fondement ou le titre est le nationalisme et la nationalité.

Un membre de l'association ne devrait pas être âgé de moins de vingt ans ou être reconnu coupable d'un crime ou privé de ses droits civils.

La formation de associations secrètes est strictement interdite. En conséquence, lors de la création de l'association, elle doit immédiatement remettre tous ses documents au ministère de l'Intérieur.

Il est impératif que les associations informent immédiatement le gouvernement de la modification et du changement de leurs statuts ou de leur gestion et localisation.

Chaque association devrait avoir un comité administratif composé d'au moins deux personnes, et s'il s'agit d'une grande association, il peut y avoir pour chaque division un comité administratif attaché à l'autorité centrale.

3. Proposition de loi pour la Labellisation des structures ESS au Liban

Une proposition de loi pour l'Economie Sociale et Solidaire ESS dans sa version definitive est parvenue au Parlement en mai 2019. Cette proposition preparee par un groupe d'étudiants de l'Universite Saint Joseph sous la direction de Dr. Siham Rizkallah, Maître de Conférences à la Faculté de Sciences Economiques a connu un long parcours depuis sa proposition dans une premiere version au Ministère des Affaires Sociales apres une etude comparative avec des lois semblables en France et en Tunisie. La deuxième phase a consisté à diffuser le texte auprès de grandes structures, ONG, fondations, Coopératives et Caisses Mutuelles.., afin d'intégrer leurs remarques et propositions dans la version définitive présenté au membre de la commission parlementaire des Affaires Sociales le député Pierre Bou Assi. Cette loi vise à distinguer et labelliser les structures ESS permettrant de reconnaître le " troisième secteur " qu'elles représentent, et qui n'est ni public, tant qu'il n'appartient pas à l'Etat, ni privé lucratif tant qu'il ne cherche pas à distribuer les profits mais à les réinvestir pour la même cause sociale apres avoir gardé des réserves et partagé des surplus[10].

L'objectif est de mettre en place une entité publique

10- Anonyme, "Le projet de loi sur l'ESS au Liban avance", https://blogs.alternatives-economiques.fr/abherve/2019/05/18/le-projet-de-loi-sur-l-ess-au-liban-avance

responsable de vérifier le respect des principes et normes ESS qui sont communs entre ces différentes composantes et assurer en contrepartie un label ESS à ceux qui le souhaitent à travers un département du Ministère des Affaires Sociales chargé du dossier du Développement..Le passage par cette entité n'est pas obligatoire aux composantes déjà existantes mais il représente un passeport pour celles qui le réclament et obéissent aux critères définis puisqu'il leur constitue une reconnaissance officielle de leur appartenance au secteur ESS facilitant ainsi leur accès au financement réclamé aussi bien auprès du secteur public libanais, du secteur privé via les programmes de Responsabilité Sociale des entreprises libanaises et des organisations internationales.

A partir de là, nous serions en mesure de dire qu'enfin le Liban est sur la voie de réglementer son Economie Sociale et Solidaire sortant de la dichotomie traditionnelle, secteur public- secteur privé, et ouvrant la voie à des décrets d'application à caractère incitatif amenant les différentes composantes ESS à se plier aux critères pour bénéficier des facilités et avantages attendus et pour faire de l'entité de contrôle des critères et d'octroi des labels un espace de rencontre entre la sphère publique, la sphère privée et la société civile.

Ceci contribuerait nécessairement à rationaliser les financements pour l'intervention sociale, éviter le double emploi et gagner plus de crédibilité aux yeux des bénéficiaires locaux et des donateurs internationaux. Les activités et projets de développement socio-économique et économique visant à contribuer au développement durable, à l'amélioration du niveau de vie des personnes, à la réalisation de la justice sociale et à la mise au service de l'économie au service de l'homme par la production, la conversion, la distribution, l'échange et la commercialisation de biens et services fournis par les personnes morales soumises à cette loi En réponse aux besoins communs,

l'esprit de solidarité, l'intégration des groupes marginalisés, une croissance équilibrée et un développement inclusif.

Notons que l'économie nationale solidaire de l'économie nationale est un secteur indépendant des secteurs public et privé et comprend de nombreux domaines et activités qui remplissent les conditions suivantes[11]:

1. adoption d'une finalité sociale et œuvrer pour la justice sociale et le développement durable.

2. une gouvernance démocratique basée sur la règle d'un vote par membre tout en assurant la transparence de la gestion selon le système des personnes morales, et non en fonction de la part des individus dans le capital et de la valorisation de leurs actions comme dans les sociétés privées.

3. Gestion conforme aux principes suivants de non-lucrativité:

L'objectif principal du travail n'est pas d'atteindre le pourcentage le plus élevé de bénéfices, mais bien d'allouer la plus grande partie des bénéfices à la continuité du travai l et à la réalisation des objectifs de développement socio-économique. La propriété est collective et l'action coopérative.

Les excédents financiers enregistrés sont utilisés conformément aux lois applicables en fonction de la catégorie à laquelle appartiennent les personnes morales En cas de liquidation ou de dissolution de personnes morales, l'excédent de liquidation est réparti conformément aux dispositions de la catégorie à laquelle appartient la personne morale.

4. Liberté d'adhésion et de retrait volontaire de personnes morales sans discrimination fondée sur la nationalité, la religion ou le sexe.

5. Indépendance vis-à-vis des autorités officielles et des partis politiques.

11- Mertens Sybille, « Définir l'Economie Sociale », les Cahiers de la Chaire Cera, vol 2, aout 2007.

Les personnes morales susceptibles d'être considérées comme des structures ESS sont soumises aux dispositions de la présente loi en ce qui concerne leur composition, leurs modes de fonctionnement, leur résolution et leur liquidation. Pour tout ce qui n'est pas prévu dans la présente loi et qui n'est pas incompatible avec son contenu, toutes les dispositions de la législation en vigueur, en particulier celles de la loi sur les associations, de la législation sur les coopératives et les caisses mutuelles, restent en vigueur.

6. Participation de l'ensemble des categories sociales de manière active et inclusion des categories sociales les plus exclues et marginalisees.

Ces personnes morales qui peuvent être classées comme des structures ESS sont:

- Les Associations / ONG
- Les coopératives
- Les caisses mutuelles
- Les institutions engagées dans l'entrepreneuriat social

Une institution sociale et économique est réputée avoir le droit d'être classée dans la catégorie «structure ESS» et ses documents doivent remplir les conditions requises. Selon la proposition de loi en question, le Label ESS peut être atttribué en vertu d'une décision du ministre des Affaires sociales, sur confirmation par le Departement concerné par leur enregistrement comme ESS.

La proposition de loi nécessite de modifier le premier article d'une loi déjà en vigeur n° 327 du 18/5/1994 (portant modification de certaines dispositions de la loi n° 212 du ministère des Affaires sociales) afin de remplacer la désignation de le "Département du développement social" par le "Département du Développement et de l'économie sociale" là où ça se trouve dans la loi précédente

et le reste du texte restant sans modification[12].

Ce département étudiera les dossiers des personnes morales concernées par la présente loi pour attribuer à ses bénéficiaires la marque d'institutions de solidarité sociale. "Il sera chargé de l'élaboration de politiques et de programmes visant à stimuler ce secteur dans les différentes catégories d'institutions (associations et organisations non gouvernementales, coopératives, fonds mutuels, etc…)

Le Département du développement et de l'économie sociale du Ministère des affaires sociales pourrait donc se charger de l'enregistrement des institutions de solidarité sociale, des entreprises et des institutions engagées dans le domaine de la responsabilité sociale à la demande du département de la classification en "Association d'économie collective". Il précisera clairement son engagement en faveur de l'objectif social, à condition que ses fondateurs ne soient pas inférieurs à trois personnes physiques ou morales et que leur capital d'exploitation ne soit pas inférieur à cinq millions de livres libanaises, à payer cinq capitaux lors de leur inscription au ministère des Affaires sociales. Vérifier la biographie des demandeurs d'enregistrement et les pièces d'identité avant de remettre le drapeau et les nouvelles à l'institution et de les publier au Journal officiel.

Le département pourrait mettre en place une plateforme d'échange d'informations, d'opportunités, d'outils et de besoins pour les différents acteurs des secteurs privé et public, et identifie les piliers de croissance et d'opportunités pour les entreprises et les startups locales. Cette plateforme assure la coordination entre les acteurs impliqués dans la promotion d'activités soutenant l'esprit d'entraide et le développement des structures ESS, offrant des opportunités aux entreprises ou institutions intéressées par la

12- Abherve Michel, "Vers une loi créant un label ESS au Liban", https://blogs.alternatives-economiques.fr/abherve/2019/02/20/vers-une-loi-creant-un-label-ess-au-liban

responsabilité sociale en les reliant aux institutions de l'économie solidaire avec une stratégie de marque distincte et en menant des partenariats avec des PME et des jeunes entrepreneurs, une formation à l'esprit d'entraide, des conseils pour la création, une bonne gouvernance et soutien au financement initial pour aider les structures en démarrage à consolider leurs idées et leur maturité.

Les ressources financières des structures ESS sont généralement constituées de différentes sources de financement en fonction de la catégorie à laquelle elles appartiennent:

- Cotisations et contributions des membres
- Produit d'activités et rendements de projets réalisés
- Contributions d'organismes officiels conformément à des contrats avec des ministères et des institutions publiques
- Dons, cadeaux et souhaits de particuliers et d'institutions
- Les contributions d'institutions privées (entreprises, banques ...) dans le cadre de leurs programmes de responsabilité sociale ou de toute autre ressource relevant de la législation en vigueur.

Le Label ESS influence les différents contrats qu'elles ont conclus: des contrats d'ouverture de comptes bancaires, des contrats passés avec les institutions officielles avec lesquelles elles coopèrent ou des institutions privées qui les soutiennent et leurs projets sont financés par des programmes de responsabilité sociale d'institutions ou même d'organisations internationals ou meme les contrats avec leurs membres et adherents..

Les institutions de solidarité sociale peuvent être fusionnées à la condition qu'elles soumettent à l'entité concernée par leur enregistrement un document de fusion officiel, ce qui implique l'incorporation de leurs réserves respectives en faveur de la nouvelle institution, à condition qu'elles remplissent les conditions pour être classées comme structure ESS. . Après

avoir réglé les obligations des institutions fusionnées envers les parties prenantes, les membres ont le droit de récupérer leurs contributions.

En cas de dissolution de l'organisation de solidarité sociale et sociale, lorsqu'une institution de solidarité sociale est dissoute, ses avoirs restants sont répartis après le paiement des obligations dues à des tiers, conformément à la législation applicable dans la catégorie à laquelle ils appartiennent (association, coopérative, fonds mutuel).

Conclusion

En conclusion, il s'avère qu'au Liban et dans la plupart des pays arabes, les initiatives de l'ESS ont vu le jour à partir des ONG et des coopératives. Toutefois, ces initiatives font toujours face à des défis importants dont principalement l'existence d'un environnement favorable et l'absence de solutions alternatives innovatrices. Si l'entrepreneuriat social est encore peu connu dans la région arabe, les autres structures ESS comme les associations, coopératives et mutuelles ont besoin d'une reconnaissance du secteur troisième auquel elles appartiennent et de ses critères de fonctionnement qui différent de celles des deux secteurs traditionnels public et prive.

A partir de là, le Liban a besoin d'un cadre unifié qui intègre les différentes composantes de l'économie sociale et solidaire existante et l'encadre dans une plateforme garantissant son attachement aux principes et critères de l'économie sociale et lui conférant un "Label de distinction". Cette plateforme constituera un espace de convergence et de mise en réseau entre eux et, d'autre part, une occasion de gagner en crédibilité auprès des donateurs potentiels et financeurs de leurs projets (émanant d'organismes officiels ou d'institutions du secteur privé souhaitant soutenir leurs projets de développement sous

la bannière de la RSE ou d'organisations internationales).

La plateforme officielle ne modifie pas le statut actuel d'enregistrement des associations, des coopératives et des caisses mutuelles, et fournit un Label ESS aux entités intéressées n'affectant pas la continuité du travail de celles qui ne veulent pas se conformer à ces principes et normes, mais fournit une carte d'identité et de crédibilité et de reconnaissance de l'engagement à ces principes pour les adhérents.

La mise en place d'un organisme officiel avec des experts spécialisés constituerait un pas en avant dans le domaine de l'Economie Sociale et Solidaire au Liban à l'instar de nombreux pays qui connaissent un développement dans ce domaine.

Une reconnaissance des structures ESS et une crédibilité soutenue par un label spécifique émanant d'un organisme public et une étude de dossier par un comité scientifique d'experts est un passage obligatoire pour le développement du secteur et l'augmentation de la confiance en ses différentes structures favorisant leur accès aux diverses sources de financement et leur contribution à la croissance, à la création d'emplois et le développement socio–économique.

Bibliographie

• Abherve Michel, “Vers une loi créant un label ESS au Liban”, https://blogs.alternatives-economiques.fr/abherve/2019/02/20/vers-une-loi-creant-un-label-ess-au-liban.

• AbouAssi, K. (2015). The third wheel in public policy: an overview of NGOs in Lebanon. Public administration and policy in the Middle East, 215-230, https://ghi.aub.edu.lb/wp-content/uploads/2019/12/The-Third-Wheel-in-Public-Policy-An-Overview-of-NGOs-in-Lebanon.pdf

• Anonyme, “Le projet de loi sur l’ESS au Liban avance”,https://blogs.alternatives-economiques.fr/abherve/2019/05/18/le-projet-de-loi-sur-l-ess-au-liban-avance.

• Anonyme, “Des étudiants présentent une proposition de loi pour créer un label ESS au Liban”, https://www.lorientlejour.com/article/1171006/des-etudiants-presentent-une-proposition-de-loi-pour-creer-un-label-ess-au-liban.html.

• Anonyme, “Projet de loi sur l’ESS au Liban,Proposition préparée par un groupe d’étudiants de la Faculté de sciences économiques”,https://www.usj.edu.lb/news.php?id=7800.

• Anonyme, «Economie Sociale et Solidaire: vecteur d’inclusivité et de création d’emplois dans les pays partenaires méditerranéenne», étude financée par le fonds fiduciaire de la FEMIA, Novembre 2014.

• Anonyme, «Economie Sociale et Solidaire ESS: les enjeux actuels d’un secteur en plein essor» 20 janvier 2015.

• Arenas D, JMLozano, LAlbareda, [2009], “ The role of NGOs in CSR: Mutual perceptions among stakeholders”, Journal of Business Ethics 88 (1), 175-197.

• Arenas D, JMLozano, LAlbareda, [2009], “ The role of NGOs in CSR: Mutual perceptions among stakeholders”, Journal of Business Ethics 88 (1), 175-197.

• Doh, J. P. and Teegen, H. (2003), “Globalization and NGOs: Transforming Business, Governments, and Society”. Westport, CT: Praeger.

• Guay Terrence,Doh J.P, Sinclair G, [2004], “Non-Governmental Organizations, Shareholder Activism, and Socially Responsible Investments: Ethical, Strategic, and Governance Implications”, Journal of Business Ethics, June 2004,Volume 52,Issue1,pp 125–139|

• Guide de Reference sur l’Economie Sociale, projet réalisé dans le cadre de la stratégie d’action jeunesse, 2009-2014.

• Guide 2010, «Economie Sociale et solidaire: construire une base de compréhension commune», 25-29 octobre 2010.

• Guide de l'ESS de l'Organisation Internationale pour le Travail, 2013.

• دليل الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، منظمة العمل الدولي ٢٠١٣.

• قطاع التعاونيات في لبنان : ما دوره؟ وما مستقبله؟ منظمة العمل الدولية.

• مكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٨.

• Mertens Sybille, «Définir l'Economie Sociale», les Cahiers de la Chaire Cera, vol 2, aout 2007.

• Quéinnec E., Igalens J. (dir. pub.),[2004], «Les ONG et le Management», Vuibert, Vital Roux, Paris.

• Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental [2015], «Economie Sociale et Solidaire: un levier pour une croissance inclusive», no 19.

• Rizkallah Siham (2019), «La Responsabilité Sociale et l'Economie Sociale et Solidaire», Dictionnaire Francophone de la Responsabilité Sociale en Sante de l'Editeur «Les Presses Universitaires de Rouen et du Havre».

• Rizkallah Siham (2017), Le 3e secteur, un pont entre l'économie sociale et la RSE, https://www.lorientlejour.com/article/1076812/le-3e-secteur-un-pont-entre-leconomie-sociale-et-la-rse.html, 07 octobre 2017.

جوني حسن، «المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي الاجتماعي في لبنان»،

• مجلة

الدفاع الوطني، العدد ٨٩، تمّوز ٢٠١٤.

• الجمعيات ذات المنفعة العامة: محاصصة طائفية وسياسية

https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_4421_, الأربعاء ١٢ تموز ٢٠١٧.

غسان ضو (2014) " أكثر من 300 ألف مستفيد من خدمات صناديق التعاضد الصحية" ، مجلة

• الصحة

والانسان، العدد 27، ص 29.

https://www.syndicateofhospitals.org.lb/Content/uploads/SyndicateMagazinePdfs/2262_28-29ar.pdf

•منظمة العمل الدولية (2018)، قطاع التعاونيات في لبنان. ما دوره؟ ما مستقبله؟

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_644726.pdf

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

•*Dr. Manale Sweid*

The world in the midst of Pandemic

How COVID-19 affected the Lebanese Economy

*.....**59***

The world in the midst of Pandemic
How COVID-19 affected the Lebanese Economy

Dr. Manale Sweid

Corona pandemic represented the most dangerous epidemic of this century in all over the world, not excluding any of the countries, the pandemic seriously affected the world's health and economic system. It also confused the developed countries that tried hard to find effective vaccine and medicine, yet failed.

Corona crisis imposed an equation which is either to choice complete closure of industrial and touristic institutions, land, sea and air borders to limit the spread of the epidemic, and as a result protect the health sector, or mobilization of the economic process through opening markets, borders, institutions and factories based on the need to revive economy which secures financial resources that cover the expenses of the catastrophic health consequences of the pandemic. sHence, the repercussions of the Corona crisis and the global economy are correlated.

This study will shed the light as what this crisis has contributed to reveal the weakness of the global economy and highlight its positive and negative sides. In addition, this study aimed at showing how COVID-19 affected Lebanon's economic and social situations. All this will be done through examining the characteristics of COVID-19 crisis.

Due to the forced closure of institutions and the cessation of global trade movement because of corona crisis, we have realized the necessity of the self-sufficiency. self-sufficiency is achieved by encouraging the local production, labor sectors And the

development of scientific and technical talents, especially in the digital economy, industrial sector, information technology, medical and scientific services, the reduction of import from abroad, and work to encourage the Lebanese industry and agriculture, which has been largely neglected for years as a result of adopting the rentier economy policy, which has clearly proven its failure in the face of the Corona pandemic.

In conclusion, we can say that the difficulties and challenges are a real opportunity to find the best solutions and innovations to face the crisis.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Dr. Manale Sweid*

Le monde au milieu de la pandémie

Comment le COVID-19 a affecté l'économie libanaise

*.....**62***

Le monde au milieu de la pandémie
Comment le COVID-19 a affecté l'économie libanaise

Dr. Manale Sweid

La pandémie de Corona a représenté l'épidémie la plus dangereuse de ce siècle dans le monde entier, qui n'a exclu aucun pays mais a gravement affecté son système sanitaire, social et économique, et a confondu les pays développés afin de rechercher un vaccin et un médicament efficaces, mais la mission a échoué.

La crise du Corona a imposé une équation de choix entre protéger le secteur de la santé ou la fermeture complète des institutions industrielles, touristiques, des frontières terrestres, maritimes et aériennes pour limiter la propagation de l'épidémie, ou déplacer le processus économique et ouvrir les marchés, les frontières, les institutions et les usines en fonction de la nécessité de relancer l'économie pour sécuriser les ressources financières afin de couvrir les dépenses Les conséquences sanitaires catastrophiques de cette pandémie. Par conséquent, les répercussions de la crise de Corona sont étroitement liées à l'économie mondiale.

Dans cette étude, nous examinerons les caractéristiques de la crise du COVID-19 pour projeter la lumière sur ce que cette crise a contribué à révéler la faiblesse de l'économie mondiale, et mettre en évidence ses côtés négatifs et positifs. Ensuite pour voir la situation économique et sociale au Liban affectée par COVID-19.

En raison de la fermeture forcée des institutions et de l'arrêt du mouvement commercial mondial à cause de la crise corona, nous avons réalisé à quel point l'autosuffisance est nécessaire en encourageant la production locale, les secteurs du travail et le développement des talents scientifiques et techniques, en particulier dans l'économie numérique, le secteur industriel, les technologies de l'information, les services médicaux et scientifiques, la réduction des importations en provenance de l'étranger, et le travail pour encourager l'industrie et l'agriculture libanaise, qui a été largement négligée pendant des années en raison de l'adoption de la politique d'économie de rente, qui a clairement prouvé son échec face à la pandémie de Corona.

Pour conclure en disant que les difficultés et défis représentent une réelle opportunité de trouver nos meilleures solutions et innovations pour faire face à cette crise.

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

الدفاع الوطني اللبناني

Cyber Operations (CYOPS)

L’ESS et les enjeux de sa réglementation au Liban